الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية ومحاسبة

رقم:

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة و تدقيق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

وظيفة المحاسبة و التدقيق في البنوك دراسة حالة بنك التنمية المحلية – وكالة سورالغزلان -

من إعداد:

صحراوي سعيدة

تحت إشراف:

الأستاذ: قاسمي السعيد

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. رزيقات بوبكر	أستاذ محاضر-أ-	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. قاسمي السعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. قليل نبيل	أستاذ محاضر-أ-	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

إهداء

أهدي هذا العمل الذي تم إنجازه بعون الله تعالى

الى أمي أطال الله في عمرها وأبي رحمة الله عليه

وإخوتي وأخواتي الأعزاء

الأهل والمقربين من كانوا خير أصدقائي

كل من يحملهم قلبي ولا تتذكرهم كلماتي

شكر وعرفان

فلو كان يستغنى عن الشكر لعزة ملك أو علو مكان

لما أمر الله عباده بالشكر فقال أشكروا لي أيها الثقلان

وأنا أحاول صياغة كلمات الشكر لا يسعني أن أتقدم ووافر الامتنان إلى كل من لبى مساعدتي ولم يبخل بمد يد العون لي من قريب أو من بعيد لانجاز عملي ،هذا بما يرضى الله

وأخص بالشكر لأستاذي: البروفيسور قاسمي السعيد التي أشرف عليا في توجيهي لإتمامي هذا البحث

أتوجه بالشكر والتقدير وامتناني لكل أصدقائي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
التشكرات	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	
الفصل الأول: المحاسبة والتدقيق في البنوك	5
تمهيد	6
المبحث الأول: الإطار النظري للمحاسبة	7
المطلب الأول: تعريف المحاسبة	7
المطلب الثاني: فروض ومبادئ المحاسبة وفروعها	8
المطلب الثالث: أهمية المحاسبة أهدافها وخصائص المعلومات المالية	14
المبحث الثاني: الإطار النظري للتدقيق	17
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق	17
المطلب الثاني: مفهوم التدقيق أهميته وأهدافه	19
المطلب الثالث فروض وأنواع التدقيق	21
المبحث الثالث:المحاسبة والتدقيق في البنوك	28
المطلب الاول: مفهوم البنوك أنواعها ووظائفها	28
المطلب الثاني المحاسبة البنكية	33
المطلب الثالث: التدقيق والرقابة في البنوك	34
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: وظيفة المحاسبة و التدقيق في البنوك – دراسة حالة بنك التنمية المحلية سور الغزلان–	37

تمهيد	38
المبحث الأول تقديم بنك التنمية المحلية	39
المطلب الأول نبذة تاريخية عن بنك التنمية المحلية	39
المطلب الثاني المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك التنمية المحلية	40
المطلب الثالث المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	42
المبحث الثاني: وكالة بنك التنمية المحلية سور الغزلان	44
المطلب الأول التعريف بالوكالة وهيكلها التنظيمي	44
المطلب الثاني أهم القروض المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية	50
المطلب الثالث: إجراءات منح القرض في الوكالة	50
المطلب الرابع: تحليل نقاط القوة والضعف	54
خلاصة الفصل	55
الخاتمة العامة	
قائمة المراجع	
الملاحق	
الملخص	

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	العلاقة بين التدقيق الداخلي والمستويات الإدارية المختلفة بالمؤسسة	24
(2-1)	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	42
(2-2)	الهيكل التنظيمي لوكالة الصنف الأول	46
(2-3)	الهيكل التنظيمي لوكالة الصنف الثاتي	47
(2-4)	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للاستغلال	48

مقدمة عامة

تمهيـــد:

أدى التقدم العلمي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي إلى كبر حجم المؤسسات المالية والبنكية وتعدد مشاكلها مما زاد صعوبة إدارتها، لتعدد وتنوع نشاطاتها وزيادة حجم عملياتها وبالخصوص على مستوى البنوك كونها تمارس العديد من الادوار في مختلف مفاصل أي اقتصاد، ولضمان حسن أدائها وضبطه يجب أن تعمل على حسن إدارة المخاطر الموضوع الذي أصبح أكثر أهمية على مستوى البنوك، حيث تعتبر إدارة المخاطر البنكية من أهم الموضوعات التي يهتم بها البنكيون على المستوى العالمي.

وبعد توالي الأزمات المالية والمصرفية، خصوصا بعد الأزمة المالية في المكسيك نهاية1994 ، تلتها بعد ذلك الأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل، إضافة إلى الأزمة المالية التي مرت بها المصارف الأمريكية والاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، والتي أدت إفلاس أكبر البنوك الأمريكية، واتضح أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية، وضعف الرقابة الداخلية والخارجية في البنوك من ناحية أخرى.

وبذلك ازدادت الأهمية الى وجود نظام محاسبي كفئ، وتدقيق داخلي فعال في المصارف لما لهما من أثر كبير على حسن سير العمل ، وصولا إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في تعظيم الربحية وضمان استمرارية العمل فيه ،والحفاظ على القوة السوقية للسهم ومن ثم الحفاظ على ودائع العملاء في ظل المخاطرة العالية.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الاشكالية الرئيسية للموضوع كما يلي :

الاشكالية الرئيسية:

ماهي مكانة و دور المحاسبة و التدقيق الداخلي داخل المؤسسات البنكية ؟

التساؤلات الفرعية

- ✓ ما المقصود بوظيفتا المحاسبة و التدقيق الداخلي وما أهميتهما بالنسبة للبنوك؟
- ✓ كيف يساهم التدقيق الداخلي في حسن أداء وإدارة البنوك ؟

فرضيات البحث:

- ✓ أن وجود نظام رقابة داخلية فعال وسليم في البنوك يلعب دوراً مهماً في حماية مواردها
- ✓ يساهم التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنوك من خلال دوره في تفعيل الرقابة الداخلية .
- ✓ التدقيق الداخلي يحمي أصول البنوك ويساعد نظام المعلومات المحاسبي

خطة البحث المنتهجة

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين فصل للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي:

الفصل الأول : المحاسبة والتدقيق في البنوك

الفصل الثاني :دراسة حالة بنك التنمية المحلية– وكالة سور الغزلان –

أهمية الدراسة:

- الوقوف على مدى تطبيق نظام محاسبي محكم و تدقيق داخلي فعال لإدارة المخاطر بالبنوك.
- الوقوف على واقع تطبيق البنوك التجارية الجزائرية للمحاسبة والتدقيق الداخلي.

أهداف الدراسة:

- اظهار أهمية وظيفة المحاسبة بالنسبة للبنوك .
- اظهار أهمية وظيفة التدقيق الداخلي للبنوك.
- تقييم مدى نجاعة نظامي المحاسبة و التدقيق الداخلي في بنك التنمية المحلية .

منهجية الدراسة:

من أجل الاحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي في اعطاء مفاهيم حول المحاسبة و التدقيق الداخلي في بنك التنمية المحلية – وكالة سور الغزلان – ، وأيضا الاعتماد على المنهج التحليلي في معالجة معطيات وكالة سور الغزلان لتحليل نظام المحاسبة و التدقيق الداخلي للبنك.

حدود الدراسة

لأجل معالجة إشكالية الموضوع تم تحديد إطار مكاني يخص بنك التنمية المحلية وكالة سور الغزلان.

أسباب اختيار الموضوع

- ✓ اكتساب معارف ومفاهيم مختلفة.
- ✓ لان الموضوع له علاقة بالتخصص العلمي في مجال دراستي.
- ✓ قابلية الموضوع للبحث وإثراء المعلومات في هذا المجال.
- ✓ الاتجاه العالمي نحو الاعتماد أكثر على وظيفتي التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية من أجل الادارة الفعالة للمخاطر
- ✓ حاجة البنوك الجزائرية لنظام محاسبي وتدقيق داخلي قصد تحقيق الفعالية خاصة بعد التحولات التي شهدها النظام المالي العالمي.

صعوبات البحث

- ✓ صعوبة الحصول على معلومات .

- ✓ ضيق الوقت في الدراسة الميدانية.

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

النظام المصرفي يشمل كل النشاطات التي تتمحور حول الخدمات البنكية من جمع للمدخرات وتقديم للقروض ومختلف العمليات البنكية التي أصبحت غير محصورة في الوظيفة التقليدية للبنك فهو يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي الحقيقي، بحيث يمثل مجموع المصارف العامة في الدولة و يعمل على تمويل التنمية الاقتصادية وتسهيل العمليات المصرفية ، ومن هنا وجب وجود نظام محاسبي سليم ودقيق يحقق الرقابة الفعالة على جميع نشاطات البنك ، وتدقيق داخلي يضمن سلامة المركز المالي و المحاسبي له .

المبحث الاول : الإطار النظري للمحاسبة

المطلب الأول: تعريف المحاسبة

هناك عدة تعاريف للمحاسبة نذكر منها:

1) المحاسبة نظام معلوماتي يهيم بالعمليات التي يقوم بها مختلف الأعوان الاقتصاديين، التي يمكن التعبير عنها بالنقود.

2) المحاسبة تقنية تقنيات الكمية لمعاملة البيانات مثل الإحصاء، الاقتصاد القياسي وبحوث العمليات، وتتميز عنها أنها مطبقة منذ القدم في مختلف أنواع المنظمات (المؤسسات والإدارات) مما ساعد كثيرا على تطورها.

3) المحاسبة تقنية يطلق عليها كثير من المختصين "علم الأعمال ".[1]

4) ففي سنة 1940 صدر عن الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيينaaaالمحاسبة نظام يختص بتحليل وتسجيل وتبويب ثم تلخيص العمليات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية وذلك بقد تحديد نتيجة أعمال هذه الوحدة عن فترة مالية معينة (سنة ميلادية عادة) وتحديد مركزها المالي في نهاية هذه الفترة، هنا المحاسبة لا تتعدى كونها عن مسك وتنظيم الدفاتر المحاسبية.

❖ **ففي سنة 1970طورت الهيئة نفسها تعريفها للمحاسبة باعتبارها نظاما للمعلومات كالتالي:**

المحاسبة نشاط خدمي وظيفته الأساسية توفير معلومات كمية (ذات طبيعة مالية أساسا) عن المؤسسات الاقتصادية وذلك بقصد استخدام تلك المعلومات في اتخاذ قرارات اقتصادية تتمحور حول المفاضلة بين العديد من بدائل العمل المتاحة.

❖ **أما في سنة 2001 فقد عرفneedle كالتالي:**

المحاسبة ليست نهاية في حد ذاتها، إنما هي نظام للمعلومات يختص بقياس، معالجة، ثم إيصال المعلومات المالية عن المؤسسة للأطراف ذات المصلحة حتى تستفيد من تلك المعلومات في اتخاذ قرارات رشيدة.[2]

[1] محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة ،الطبعة السادسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2009،ص02

[2] بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية ias/ifrs، الطبعة الثانية، منشورات كليك، 2010، ص 14’15

المطلب الثاني: فروض ومبادئ المحاسبة وفروعها

أولا: فروض المحاسبة

هي مجموعة من المسلمات مستخلصة من البيئة المحيطة بالمؤسسة ،بجوانبها المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية، وهي الأساس الذي تشتق منه المبادئ المحاسبية ويساعد على تفسيرها وتطويرها، وتبنى المحاسبة على أربعة فروض أساسية :

1_فرض الوحدة المحاسبية (الكيان):

الوحدة المحاسبية هي الإطار الاقتصادي لتجميع المعلومات المحاسبية، والوحدة المحاسبية، هي أي الوحدة اقتصادية تسيطر على موارد معينة وتمارس أنشطة اقتصادية.

على ذلك تعتبر شركات الأشخاص او الأموال وحدات محاسبية، والمنظمات غير المستهدفة للربح كذلك، كما يمكن اعتبار فرع من مؤسسة كبيرة وحدة محاسبية، ومجمع لعدد من الشركات وحدة محاسبية في حالة تجميع القوائم المالية، نوع هذه الوحدة، شكلها القانوني وطبيعة نشاطها هو المحدد لتصميم النظام المحاسبي.

نستشف من هذا الفرض بان الوحدة المحاسبية لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية مالكيها، كما لها ذمة مالية مستقلة عن ذمة مالكيها، وعليه كل عملية تتم بين المؤسسة ومالكيها تعامل كأنها تمت مع الغي، كما ان الوحدة المحاسبية مالكة لموجداتها ومسئولة عن التزاماتها تجاه الآخرين.

بالرغم من مرونة تعريف الوحدة المحاسبية يجب ان نكون حذرين عند تطبيقه في قياس الأصول والخصوم، الإيرادات والمصاريف، فمثلا لا يكون الحسابات النتائج أي معنى إذا أدرجنا إيرادات مؤسسة كبرى مع أعباء فرع من فروعها فقط.

2_فرض الاستمرارية:

يعني هذا الفرض أن الوحدة المحاسبية مستمرة في أعمالها إلى ما لا نهاية (لمدة غير محددة)، وبشكل مستقل عن حياة مالكيها، إلى أن هذا الفرض يسقط عندما لا يتفق مع ظروف الواقع العملي كحالة طلب من المحاسب إعداد قوائم مالية لوحدة على وشك التصفية عندها تتغير كيفية وقواعد قياس وتقييم الأصول الثابتة خاصة والالتزامات وكذا التسويات الجردية.

3_ فرض القياس النقدي:

تستخدم النقود كوحدة قياس أساسية للأحداث المالية ، وعند إعداد القوائم المالية ،مثلها في ذلك مثل الكيلومتر لقياس المسافة والكيلوغرام لقياس الوزن، غير أن هذه الأخير وحدات قياس ثابتة للمسافة والوزن، بينما وحدة النقد لا تعتبر ثابتة لقياس القيمة في ظل التضخم حيث تنخفض القوة الشرائية لوحدات النقد ، فالمحاسب يقوم بتجميع قيم نقدية لعمليات مالية تمت في فترات مختلفة على مدى حياة الوحدة المحاسبية (التكلفة التاريخية) وهدا ما اعتبره العديد من النقاد غير منطقي، لدلك تم التفكير في كيفية تعديل المعلومات المحاسبية حتى تعكس أثر التضخم .[1]

4_ فرض الفترة الزمنية:

بما أن الوحدة المحاسبية مستمرة في أعمالها،وأن حياتها غير محدودة بفترة زمنية معينة، ولأن الأطراف المعنية بأمر الوحدة المحاسبية يحتاجون لمتابعة نتائج عملياتها ونتائج مركزها المالي، فهم يحتاجون لمعلومات محاسبية تقدم لهم على مدى فترات زمنية قصيرة نسبيا، متساوية وتشكل حلقات في عمر الوحدة، يتم في نهاية كل فترة منها توقف افتراضي لنشاطها بقصد القيام بالجرد الدوري، تحديد الإهلاك ن حساب النتيجة وإعداد القوائم المالية.

وتسمى الفترة الواقعة بين بداية الفترة وبين نهايتها بالدورة المحاسبية، وعادة الفترة المختارة هي السنة الكاملة لتتالي فصولها الأربع، وكدا لأن الضرائب تفرض على الأرباح المحققة سنويا، وهدا ما اعتمده ن م مالذي يفرض في الحالات الاستثنائية _ عندما تقل الفترة عن السنة أو تزيد عنها بسبب تمديد فترة الإغفال عند إنشاء المؤسسة خلال السنة، أو بسبب تصفية الوحدة أثناء الدورة _يجب في هده الحالات توضيح الدورة المعتمدة.

5_فرض المحاسبة على أساس الاستحقاق:

يقصد بالمحاسبة على أساس الاستحقاق أو الالتزام comtabilité d'engagement أن العامل المولد لتسجيل العمليات هو حدوث العمليات ونشأة الالتزام بين الطرفين، ولا ننتظر حتى حدوث التدفقات النقدية الموافقة لها لنقوم بعملية التسجيل في الدفاتر المحاسبية.

على هدا تسجل مثلا عملية البيع عند حدوثها ولايهم إن كان الدفع نقدا أو لأجل.[2]

[1] _بن ربيع حنيفة،مرجع سبق ذكره، ص ص 30 ،31.

[2] _بن ربيع حنيفة ، نفس المرجع،ص 32.

ثانيا: المبادئ المحاسبية:

وهي عبارة عن القواعد أو القانون العام الذي يجب الالتزام به في التطبيق العملي،والمبادئ هي مشتقة من الفروض السابقة، ويمكن أن نذكر أهمها:

1_ مبدأ ستقلالية الدورات:

ومفاده اعتبار نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن نتيجة الدورات السابقة أو اللاحقة لها، فكل دورة تتحمل بمصاريف وإيرادات الأحداث الخاصة بها فقط وتشير **المادة 12 من المرسوم التنفيذي 156/08** إلى أنه "تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنةالتي تليها، من أجل تحديدها، يتعين أن تنسب إليه الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.

2_ مبدأ الثبات في إتباع الطرق المحاسبية:

وينص هذا المبدأ على ضرورة التزام المؤسسة باتباع طريقة واحدة في إعداد القوائم المالية لا تغيرها من فترة إلى أخرى، ومن نتائج تطبيق هذا المبدأ ن ان يؤدي إلى سهولة إجراء المقارنات بين مختلف الدورات المحاسبية أو المالية وتنص **المادة 05 من المرسوم التنفيذي 156/08** بأن الطرق المحاسبية تتمثل في المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية المحددة والتي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعدادوعرض القوائم المالية.

3_ مبدأ التكلفة التاريخية:

تعتبر التكلفة التاريخية هي الأساس السليم للتسجيل المحاسبي لتثبيتات والمخزونات ....إلخ ، أي تسجل بتكلفتها عند تاريخ الحيازة عليها وطبقها لهذا المبدأ فإن العمليات الكاملة هي التي تمثل الوقائع التي يعترف به المحاسبون والت يخضع للقيد المحاسبي ،ووفقا **للمادة 16 من المرسوم التنفيذي 156/08** بأنه يجبتقيد محاسبة الكيان في عناصرالأصول والخصوم والإيرادات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتاه عند تاريخ معاينتها دون الأخذ الحسبان أثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة .

غير أن الأصول والخصوم ذات الخصوصية مثل الأصول البيولوجية والأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية.

4_ مبدأ القيد المزدوج:

تسهيلا لعمليات المراجعة والرقابة، يقضي هذا المبدأ بتسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في طرفين (مدين، دائن) بشرط أن تتساوى في كل عملية المبالغ المسجلة في الجهة المدينة مع تلك المسجلة في الجهة الدائنة.

5_ مبدأ الاهمية النسبية:

يكون عنصر ما ذو أهمية إذا كانت معترفة من طرف مستخدمي القوائم المالية تؤثر في قراراتهم المتخذة نه وأهمية عنصر معين في مسألة نسبية، وبمقتضى مبدأ الأهمية النسبية وحسب **المادة 11من المر سوم التنفيذي 156/08** فإنه:

- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها اتجاه الكيان.
- يمكن جمع المبالغ الغير معتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة.
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية للمعلومات التي يحملونها عن الواقع.
- يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على عناصر قليلة الأهمية. [1]

6_ مبدأ الحيطة والحذر:

ينص هذا المبدأ على أنه لايجب المخاطرة بتقديم حالة لا تعبر عن واقع المؤسسة، بحيث يجب تقديم تقدير معقول للوقائع في ظرف الشك وقصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة على المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه، لذلك لا ينبغي أن يضخم في تقدير قيمة الاصول والمنتجات، كما يجب أنلايقلل من قيمة الخصوم والأعباء وهذا ماتنص عليه **المادة 14 من المرسوم التنفيذي 156/08**.

7_مبدأ عدم المقاصة:

لا يجب أن تكون مقاصة بين الحسابات للأصول والخصوم في الميزانية، أو بين حسابات التكاليف والإيرادات، في جدول حسابات النتائج وذلك في القوائم المالية للدلالة عل طبيعتها.

[1] أ.عسلي نورالدين ،"مطبوعة في مقياس المحاسبة المالية "، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2017،2018 ،ص13.

8_ مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الجانب القانون:

وفقا لهذا المبدأ ينبغي تغليب الجوهر على الشكل فلكي تمثل المعلومات بصدق العمليات والأحداث فإنه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط طبقا لشكلها القانوني، **وحسب المادة 18 من المرسوم التنفيذي 156/08** تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.[1]

ثالثا: فروع المحاسبة : للمحاسبة فروع متخصصة تتمثل في:

1-المحاسبة المالية:تعتبر بمثابة الأصل الذي تفرعت منه الفروع الأخرى للمحاسبة، تهتم بتحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية التي تحدث خلال الفترة المحاسبية بين المؤسسة والغير وذلك من اجل إعداد تقارير مالية تتضمن معلومات مالية عن نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي، لذلك يتركز الهدف الرئيسي لهذا الفرع من فروع المحاسبة بالإضافة إلى حماية أصول المؤسسة على قياس الربح والمركزللمؤسسات الاقتصادية.

2-محاسبة التكاليف: نشأ هذا الفرع من فروع المحاسبة استجابة لمتطلبات الثورة الصناعية في بداية القرن السادس عشر بأوروبا، وذلك لسد عجز المحاسبة المالية عن الوفاء بالاحتياجات المتجددة للمؤسسات الصناعية، وتهدف محاسبة التكاليف بحصروتحليل وتصنيف عناصر التكلفة التي تحدث في المؤسسة من أجل تحقيق جملة من الأهداف أهمها: [2]

- ✓ قياس تكلفة المنتج.
- ✓ الرقابة على عناصر التكلفة بقصد ترشيد الإنفاق.
- ✓ وضع المعايير الملائمة لعناصر التكلفة باعتبارها مقاييس أومؤشرات تستخدمها الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.
- ✓ توفير المعلومات الملائمة للإدارة في مجال اتخاذ القرارت.

[1] عسلي نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] كحولي صورية،"دور المحاسبة المالية في تحسين قرارات المؤسسة الاقتصادية"، قسم علوم التسيير، مذكرة دكتورا، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016،ص23.

3 –المحاسبة الإدارية: يعتبر هذا النوع من المحاسبة مكملا لاغراض محاسبة التكاليف حيث نقومبتوفيرالمعلومات المحاسبية للإدارة في مجال الرقابة والتخطيط والتقييم واتخاذ القرارات.

4–المحاسبة الضريبية:تختص بحساب الدخل الخاضع للضريبة، اعتمادا على القوانين واللوائح المطبقة على الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، وتشكل الضريبة مورد أساسي من موارد الخزينة.

5 –المحاسبة الحكومية:وتختصبقياس نتائج عمليات المؤسسات الحكومية كالوزارات والخزائن المركزية وغيرها والتي لا تهدف إلى الربح ومن أهم أهدافها:

- ✓ توفير البيانات اللازمة لمتابعة تنفيذ الميزانية العامة للدولة.
- ✓ حصر واردات ونفقات المؤسسات الحكومية بما يسمح بمعرفة مركزها المالي للدولة في نهاية السنة المالية.
- ✓ توفير البيانات التي تحتاجها مختلف المستويات الإدارية لغرض اتخاذ القرارات.

6 –المحاسبة القومية: تختص بقياس الناتج القومي والدخل القومي، مدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية القومية في هذا الناتج.

7 –المحاسبة الاجتماعية:وهي فرع حديث نسبيا ويطلق عليها البعض أيضا مصطلح المحاسبة البيئية وهي تعطي اهتماما خاصا للدور الاجتماعي للمؤسسة والمتمثل فيما تقدمه من خدمات ومنافع للبيئة المحيطة بها مقابل التكاليف الاجتماعية التي تحملها لتلك البيئة، لذا تدعو إلى نشر تقارير اجتماعية مثل: مساهمتها في تحويل البرامج الاجتماعية وتجميل البيئة، مكافحة التلوث البيئي والتدريب الوظيفي،...الخ وذلك مقابل تكاليف اجتماعية متمثلة في الموارد والمصادر الطبيعية التي تستخدمها في تنفيذ أنشطتها الاقتصادية.[1]

[1] كحولي صورية، مرجع سبق ذكره،ص 24.

المطلب الثالث: أهمية المحاسبة أهدافها وخصائص المعلومات المالية

أولا: أهمية المحاسبة: تكمن أهمية المحاسبة في عدة نقاط نذكر منها:

بالنسبة للمؤسسة: يلزم القانون التجاري الجزائري كل مؤسسة اقتصادية عاملة بالجزائر مسك الدفاتر المحاسبية، تنص المادة 9منه على مايلي: "كل شخص طبيعي معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر اليومية يقيد فيه يوما بيوم عمليات المؤسسة ". وبهذا الإلزام يمكن للمؤسسة:

*رصدحركية نشاطها ومعرفة تطور وظعيتها المالية.

*تحديد سعر منتجاتها عن طريق تحديد عناصر تكاليف الإنتاج.

*تزويد إدارة المؤسسة بكافة المعلومات اللازمة

*تشكل المحاسبة وسيلة إثبات إدارية وقانونية لكل مجريات الأحداث على امتداد السنة المالية.

بالنسبة لمحيطها: تلبي المحاسبة ضرورات النظام الاقتصادي والمالي حيث تزود المحيط الخارجي متمثل في:

- الوصاية بحسب ارتباطها الإداري.
- جهاز الرقابة: مصالح المنافسة والأسعار.
- الجهاز الحكومي: للمساهمة في بناء نظام معلوماتي وطني، وحساب المؤشرات الوطنية.
- مصالح الضرائب: تمكن من تحديد الضريبة الواجبة الدفع.
- المصالح القضائية: تعتبر الوثائق والدفاتر المحاسبية دليل إثبات مادي يمكن الاستناد عليها في الحكم ضد أو لصالح المؤسسة في حالة النزاعات.
- الزبائن والموردين، والمتعاملين الاقتصاديين، كوسيلة جلب وتمتين العلاقات معهم [1]

ثانيا: أهداف المحاسبة

أهداف المحاسبة العامة كما سبق أن ذكرنا، جرد عناصر ذمة المؤسسة، حساب وشرح نتائج نشاطها.[2]

[1] عسلي نورالدين، مرجع سبق ذكره،ص08.

[2] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص42.

أ- **بالنسبة للمؤسسة:**

☒ معرفة نتائج النشاط.

☒ معرفة مدى تطور الذمة.

☒ تزويد المحاسبة التحليلية والمحاسبة التقديرية بالبيانات اللازمة.

☒ تمثل المحاسبة العامة قاعدة لكل تحليل مالي.

ب- بالنسبة للغير:

❖ تعرف المحاسبة العامة على أنها نظام إعلام، وعليه فبلاضافة إلى تزويدمسؤولي المؤسسة بالبيانات اللازمة فإنها تزود كل من يتعامل مع المؤسسة (الزبائن، الموردين، المساهمون، الخاص، البنوك وكل الهيئات الأخرى).

❖ تزود المحاسبة الوطنية على مستوى الأمة بما تحتاجه من أجل التخطيط (الدخل ميزان المدفوعات ...).

❖ تزود مصلحة الضرائب بالبيانات مما يسمح بالمراقبة وفرض الضرائب المختلفة على النشاط والأرباح.

نستخلص من هذا أنه يجب أن تحضر القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج والملحقات) بكل عناية. إن وضوحها ودقتها وصدقها وموضوعياتها مرهون بتطبيق المبادئ المحاسبية الأساسية وقواعد التقييم، ومعايير إظهار النتائج والتسجيل التي جاء بها المخطط المحاسبي الوطني وإلا فسوف تكون تلك القوائم المختلفة من مؤسسة إلى أخرى شكلا ومضمونا غير قابلة للاستعمال، أن استعملت فستكون لها آثار وخيمة على الجميع.[1]

ثالثا: الخصائص النوعية للقوائم المالية

لأغراض اتخاذ القرار فإن القوائم المالية يجب أن تتضمن الشفافية والإفصاح الكامل عن حقيقة المؤسسة لذلك يجب أن تقدم معلومات كاملة ومفيدة وصادقة وعموما يجب ان تتوفر المواصفات التالية في المعلومات المالية:

1-الوضوح والمفهومية:أي أن المعلومة تكون واضحة وسهلة الفهم من طرف مستخدمها بحيث أنه لا تتحمل أي تفسير آخر، كما لا يجب تعرض بلغة مفهومة ويمكن بناء قرارات عليها.

[1] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 42.

2 –الملائمة: ويقصد بها الملائمة للقياس واتخاذ القرار بحيث تؤثر في قرارات مستخدمها، حيث تساعد المستخدمين في تقييم احداث الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وهذه الخاصية مرتبطة بطبيعتها وبأهميتها النسبية.

3–الموثوقية: أي خلوها من الأخطاء والتحيز ويجب عند إنجازها أن تحترم المعايير الصورة الوافية والحيادية والحيطة والاكتمال.

4–قابلة للمقارنة: يجب اعداد المعلومة المالية باستخدام تعبير كمي يمكن قياسه في ظل احترام استمرارية الطرق وتسمح لمستعمليها بإجراء مقارنات معتبرة في الزمن وبين الكيانات، ويمكن أيض اتخاذ قرارات المفاضلة.[1]

[1] عسلي نورالدين، مرجع سبق ذكره ،ص 14.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتدقيق

إن التدقيق وظيفة مهمة وحساسة في المؤسسة وهذه الوظيفة لم تكن وليدة العصر الحديث بل ظهرت منذ القدم وحتى نتعرف على التدقيق يجب أن نتطرق الى التطور التاريخي ومفهوم التدقيق وأهدافه وأنواعه.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق

نبعث الحاجة إلى قديم الزمان وذلك من أجل اكتشاف الأخطاء والاحتفاظ بالأصول، ثم قياس قيم السلع والخدمات المتبادلة، وذلك خلافا للمحاسبة التي لم تعرف في شكل منظم إلا بعد اختراع الأرقام واختيار النقود كوحدة.

ومن هنا فإن المتتبع لتاريخ التدقيق وأساليبها، حتى أن التطورات المتلاحقة لتدقيق كانت نتيجة الأهداف المتوخاة منه من جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذا الأخير بغية جعله يتماشى والتغيرات الكبرى التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، ومن خلال هذا العرض يمكن تقسيم التطور التاريخي للتدقيق إلى خمسة مراحل:

المرحلة الأولى (قبل عام 1500): يعود التدقيق إلى حكومات قدماء المصريين واليونانيين الذين استخدموا المدققين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة وكان المدقق وقتها يستند إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلاماتها من كل تلاعبات وأخطاء.

وحتى أن المصطلح "audit" مشتق من الكلمة اللاتينية "audire" والتي معناها يستمع، في هذه المرحلة كان الآمرون بالتدقيق أغلبهم من الطبقة الحاكمة كالملوك والاباطرة والإقطاعيين المدقق فكان إما حاجب الملك أو الكاتب وذلك من أجل معاقبة السراق على اختلاس الأموال لحمايتها، وسقوط الإمبراطورية الرومانية تطور التدقيق بتطور النشاط التجاري في إيطاليا، وتم حينها استخدام المدققين لغرض محاسبة قباطنة السفن العائدة بالثروات من أسيا وإفريقيا للقارة الأوروبية، وذلك لمنع اختلاس هذه الثروات.

المرحلة الثانية (من سنة 1500إلىسنة1850م): لم يكن هناك أي اختلاف في أغراض التدقيق عن الفترة ما قبل 1500م غير أن مهنة التدقيق قد أتسع | استخدامها لتشمل النشاط الصناعي الذي ظهر بظهور الثورة الصناعية، وظلت أغراض التدقيق تتجه نحو اكتشاف الاختلاس والتلاعب وازدادت أهمية ذلك بسبب انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة وكانت القاعدة الأساسية هو الفحص المفصل للأحداث المالية ،غلا أن هناك تغيرات جوهرية في اتجاهات التدقيق قد

حققت في هذه الفترة، فأول مرة يتم الاعتراف بضرورة وجود نظام محاسبي منظم لغرض الدقة في التقارير المالية ومنع التلاعب والاختلاس، وثاني تغيير هام كان القبول العام بالحاجة الى استعراض مستقل للحساب،[1]

سواء للمؤسسات الكبيرة أو الصغيرة، وكان الأمر بالتدقيق في هذه الفترة من الحكومة أو المحاكم التجارية والمساهمين وذلك لهدف منع الغش، ومعاقبة فاعليه وحماية الأصول.

المرحلة الثالثة (من سنة 1850 إلى ما بعد 1960):كانتهناك تغيرات اقتصادية هامة حيث ظهرت في بريطانيا مؤسسات كبيرة الحجم التي نتجت عن الثورة الصناعية وبرزت المؤسسات في صورة شركات أمول، وانتقلت الإدارة من الأفراد المهنيين وأصبح أصحاب رأس المال غائبون عن الإدارة وبالتالي انصب الاهتمام على سلامة المحافظة على رأس مال المستثمر وتنميته، وبالتالي ظهرت التدقيق كرقابة خارجية محايدة، حيث يمكن تجزئة هـ<هـ المرحلة إلى فترتين:

أ. **الفترة ما بين سنة 1905م حتى سنة 1933**:تطورت مهنة التدقيق في أمريكا على أساس الأغراض التي تكونت في إنجلترا التي لتصبح أغراض التدقيق هو: الحكم على المركز المالي الفعلي وعلى النتيجة الشروع اكتشاف التلاعب والاخطاء.

ب. **الفترة ما بين سنة1940م حتى 1960**: لم تتغير أغراض التدقيق إلى تغيرا طفيفا بحيث أن أهمية التدقيق أنصبت التكوين الراي حول النتيجة والمركز المالي للمؤسسة وقلة أهمية الأغراض الفرعية إلى أنه توجب على المدقق أنيجري الاختبارات اللازمة بغرض أن يطمان لنفسه تلاعب أو خطأ، فكان الغرض الأساسي للتدقيق هو إبداء الراي في سلامة وصحة التقارير المالية، ولكي يكون المدقق في مركز يمكنه التكوين رأيه المهني في التقارير المالية يجب أن يقوم بعمل كافي ليتأكد من أنه ليس هناك أي أخطاء إرتكابية تؤدي إلى عدم سلامة التقارير المالية ، في هذه الفترة غلب عن الأمرين بالتدقيق البنوك التي تسعى إلى صدق وسلامة القوائم المالية.

المرحلة الرابعة (1960مإلى 2002):شهدت هذه المرحلة تطورا ملحوظا للتدقيق بصفة عامة حيث لم تعد تقتصر على المجال المحاسبي والمحاسبي فقط بل تعدت ذلك حتى أصبحت تعالج المشاكل والقضايا المعاصرة، فمن التدقيق إلى تدقيق التسويق والإدارة فالتدقيق القضائي وبعدها ظهرت المسؤولية الاجتماعية والبيئية ليتشكل ما يسمى التدقيق البيئي والاجتماعي، لكن يبقى هناك تداخل كبير بين هه المجالات الأمر الذي أدى بالبحث عن عوامل هذا التداخل ليكون هذا

[1] بوحفص الروابي، " التدقيق المالي والمحاسبي دروس نظرية"، مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية،2017-2018، ص5.

كله موضوع الدراسات الأكاديمية الحالية وهو محاولة الانتقال من الإطار النظري إلى إطار تطبيقي بتشكيل إطار متكامل لكل تدقيق على حدى، طبقا للمعايير الدولية المتفق عليها مع عدم تناسي خصوصيات كل بلد.

المرحلة الخامسة (2002/ إلى يومنا هذا):بعد حادثة شركة إنرون الأمريكية وظهر قانون sarbanes_oxley الأمريكي ظهرت مفاهيم حديثة متصلة بخدمات التدقيق مثل التأكد وحوكمة الشركات،[1]

بالإضافة إلى ظهور لجنة التدقيق على مستوى الشركات لتدقيق أعمال المدققين الخارجيين والداخليين هـ\ه النتيجة تضم أعضاء مستقلين يقومون بالإشراف على عملية تقييم التدقيق.[2]

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق أهميته وأهدافه

أولا: مفهوم التدقيق

سنتطرق إلى عدة تعاريف لبعض الاقتصاديين تتناول التدقيق من زوايا مختلفة:

ونشرت لجنة المفاهيم الأساسية للتدقيق عامة 1972 تعريف علمي للتدقيق كما يلي:" تدقيق الحسابات عبارة عن عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة وقرائن إثبات عن افتراضات، بوقائع وأحداث بطريقة موضوعية، وذلك لمعرفة مدى صحة هذه الافتراضات وتماشيها مع المعايير المحددة، وإيصال نتيجة ذلك إلى الأطراف المعنية(مستخدمي المعلومات).[3]

لقد تم نشر تعريف التدقيق سنة 1977 من طرف الاتحاد الأوروبي لخبراء الاقتصاد والمحاسبة: " إن هدف التدقيق من الناحية المالية هو التعبير عن أعمال المؤسسة مع التأكد من تطبيق الإجراءات والقوانين المعتمدة في المؤسسة .[4]

وعرفت بالجمعية المحاسبية الأمريكية aaa التدقيق على أنها عملية منظمة تعتمد على الموضوعية لتجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بنتائج العمليات والأحداث الاقتصادية للمشروع وذلك لتحقيق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعة والمقبولة قبولا كاملا، وتوصيل النتائج للأطراف المعنية.[5]

بمعناه الحرفي هو عملية فحص البيانات أو السجلات بقصد التحقق من صحتها، كما يقصد بمعناه المهنى أنه الفحص الانتقادي المنظم للأنظمة الرقابية الداخلية والبيانات المحاسبية بقصد إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة كل من البيانات ودلالة القوائم المالية والمركز المالي للمؤسسة وعن درجة الاعتماد عليها.[1]

---

[1] بوحفص الرواني ، مرجع سبق ذكره، ص5-6.-7

[2] بوحفص الرواني، مرجع سبق ذكره، ص7.

[3]- بودلال حنان،" التدقيق البنكي وتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية"، مذكرة الدكتورا، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019،ص102

[4]- د أحمد قايد نور الدين ، "التدقيق المحاسبي "، دار النشر للجنان والتوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية ،2015، ص09.

[5]-د بوحفص الرواني ،: التدقيق المالي والمحاسبي :، مطبوعة المحاسبة والتدقيق، جامعة غرداية ،2018/2017،ص8.

ومما سبق يمكن تعريف التدقيق بأنه عملية فحص البيانات والسجلات وهدف من الناحية المالية هو التعبير عن أعمال المؤسسة والتحقق من مدى صحتها أنها تعكس صورة صادقة للمؤسسة وإيصال النتيجة.

ثانيا: أهميته التدقيق

تكمن أهميته التدقيق فيما يلي:

لقد تطور التدقيق بتطور المؤسسات وكبرها، فالتدقيق تعتبر مهمة بالنسبة لمختلف الشرائح من المجتمع سواء كانوا مستثمرين، مسيري المؤسسات،[2]

الهيئات الحكومية، حيث تؤدي التدقيق دورا مهما في الأوساط المالي والحكومية الاقتصادية كون أن المعلومات، كون أن المعلومات المالية التي تعتمد عليها ضرورية لأي مجتمع، فالمستخدم يتخذ قرارات الشراء والبيع لاستثماره بناءا على تلك المعلومات، كما أن مسيرو المؤسسات يتجهون إلى التأكد من بلوغ الأهداف المسطرة والتحقق من مدى مصداقية المعلومات والبيانات المحققة من المتابعة والتدقيق الدورية، والتي تستعمل كوسيلة لإثبات مدى نجاح إدارة المشاريع وتساعد على اتخاذ قرارات التسيير.[3]

ثالثا: أهداف التدقيق: لقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطور ملحوظ في أهدافها:

- ✓ التحقق من إثبات صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية من خلال الجرد الفعلي أو المادي؛
- ✓ التأكد أن من كل عناصر الأصول هو ملك للمؤسسة والخصوم هو التزام عليها؛
- ✓ التأكد من صحة البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات المحاسبية ن جهة، ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة؛
- ✓ تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها؛
- ✓ الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال غرضها والإفصاح عنها؛

[1]–نوى شرف الدين،:دور التدقيق البنكي في دعم التزام البنوك التجارية بالاجراءات الحمائية للقطاع البنكي الجزائري بالمقاربة باتفاقية بازل البنكية، مذكرة دكتوراه، جامعة أحمد دارية،أدرار، 2020/2019، ص 124.

[2]–د شدري معمر سعاد،" محاضرة في التدقيق المالي"، جامعة آكلي محمد أولحاج، بويرة ،2021،2020ص02.

[3]– د شدري معمر سعاد ، مرجع سبق ذكره، ص 02

- ✓ إبداء رأي فني محايد حول مدى تعبير القوائم المالية الختامية للمؤسسة والمؤثرة على درجة مصداقية عناصر القوائم المالية المفحوصة المعلن عنها؛[1]
- ✓ مساعدة جميع المستويات الإدارية في إخلاء مسؤولياتهم من خلال التقارير المتعلقة بفحص وتحليل نتائج أعمالهم بشكل واقعي بعيدا عن التحيز وفي حالة وجود نقاط ضعف أو ثغرات معينة في العادة يقدم توصيات لمعالجة وتصحيح هذه الأوضاع؛
- ✓ التأكد من أن القرارات الإدارية ومتابعة الإجراءات الهادفة إلى حماية موجودات المنظمة من سوء الاستعمال أو التلف أو الضياع؛
- ✓ -إضافة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها ومساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين عمليات إدارة الخطر والرقابة والتوجيه، وبناء عليه يشمل نطاق التدقيق آلية ضبط وتقييم وتحشين كفاءة وفعالية نظام الرقابة، التقييم والتوجيه وتقييم مستوى الأداء في تنفيذ المسؤوليات؛[2]

المطلب الثالث: فروض وأنواع التدقيق

أولا : فروض التدقيق

تمثل الفروض في أي مجال نقطة بداية لأي تفكير منضم بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام للنظرية التي تحكم هذا المجال ، التي تحكم هذا المجال ومن ثم فان إيجاد فروض للتدقيق عملية ضرورية لحل مشاكل التدقيق والتوصل إلى نتائج تساعدنا في إيجاد نظرية شاملة له . وتتمثل فروض التدقيق في العناصر التالية :

أ- قابلية البيانات للفحص : من الملاحظان هذا الفرض مرتبط بوجود مهنة التدقيق ، فان لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص ، فلا مبرر لوجود هذه المهنة ، وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية وتشمل هذه المعايير :

- **الملائمة** : وذلك يعني ضرورة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها .
- **القابلية للفحص** : ومعنى ذلك قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها فإنهما لا بد من إن يصلا إلى المقاييس أو النتائج نفسها التي يجب التوصل إليها .

[1] بوحفص الرواني، مرجع سبق ذكره، ص12

[2] بودلال حنان مرجع سبق ذكره،ص 105،106.

- **البعد عن التحيز** : بمعنى الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية .
- **القابلية للقياس الكمي** : وهو خاصية يجب إن تتحلى بها المعلومات وان تكون أكثر فائدة من خلال العمليات الحسابية.

ب- عدم وجود تعارض حتمي بين المدقق والمؤسسة : إذا انه لمن الواضح وجود تبادل للمنفعة بين إدارة المؤسسة والمدقق ، فالإدارة تعتمد في اتخاذ معظم قراراتها على المعلومات المالية التي ترتبط برأي المدقق وزللك لغرض تقدم المؤسسة ورخائها ومن ثم فهو تستفيد من المعلومات التي تم مراجعتها .

ث- خلو القوائم المالية من أية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية :

ويثير هذا الفرض نقطة هامة ، وهو مسؤولية المدقق في اكتشاف الأخطاء ولذلك يتطلب من المدقق عند إعداد برنامج للتدقيق إن يوسع نضام من اختباراته وان يتقاضى وراءه كل شيء بالرغم من عدم وجود ما يؤكد انه سوف يكتشف كل هذه الأخطاء .

ج- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية ببعد احتمال حدوث الأخطاء : ويعني هذا الفرض والذي ورد فيه لفظ (احتمال) انه بوجود نضام سليم للرقابة الداخلية يكون من الصعوبة احتمال حدوث الخطاء ولكن لا يستعد إمكانية حدوثه فالأخطاء مازالت ممكنة الحدوث رغم سلامة أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة.[1]

ح- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يؤدي إلى سلامة تمثل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال : ويعني هذا الفرض إن المدققين يسترشدون بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمؤشر للحكم على سلامة مختلف القوائم المالية

خ- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذالك في المستقبل : ويعني هذا الفرض إن المدقق إذ اتضح له إن إدارة المؤسسة رشيدة في تصرفاتها و ذلك عند شراء احد الأصول مثلا وان الرقابة يفترض إن يستمر الوضع كذالك في المستقبل إلا إذا وجد الدليل على عكس ذلك .

د- يفرض المركز المهني للمدقق التزامات مهنية تتناسب وهذا المركز : نجد إن هذا الفرض لم يوضح تحت الدراسة الشاملة ، ومع ذلك فان الالتزامات المهنية التي يفرضها مركز التدقيق قد تم الاعتراف بها إلى حد ما يقول معايير التدقيق المتعارف عليها.

[1] بوحفص الرواني، مرجع سبق ذكره، ص10، 11.

هـ- يتصرف المدقق كمراجع فقط : رغم تعدد الخدمات التي يستطيع المدقق ان يؤديها لعملية التدقيق فانه عندما يطلب منه ايداء الرأي في سلامة القوائم المالية ، فانه عمله يجب إن يقتصر على هذه المهمة فقط ، ويثير هذا الغرض موضوع استقلالية المدقق في أداء عمله ويمثل استقلال المدقق سندا أساسيا لحيدة عملية التدقيق . [1]

ثانيا : أنواع التدقيق .

إن التدقيق الداخلي أنواع عديدة تعدد أنواعها لا يؤثر على جوهر عملية التدقيق و المهمة المخولة لها ، وسوف نحاول التطرق إلى أنواع التدقيق :

من حيث الجهة التي تقوم بعملية التدقيق :

يقسم إلى التدقيق داخلية والتدقيق خارجية

1-1 التدقيق الداخلي:

هذا التدقيق تقوم بها مصلحة توجد داخل المؤسسة ، فالتدقيق الداخلية تحول لها مهام التقييم والمراقبة والتحقق ، كما أن عمل التدقيق الداخلية دائم لأنه ينفذ مصلحة دائمة بالمؤسسة .

وعليه التدقيق الداخلي يتعامل في الأصل مع الأمور المالي والمحاسبية للتأكد من مدى صحتها ، ولا يتعامل بشكل رئيسي مع الأمور التشغيلية إلا عندما تطلب الإدارة العليا منها ذلك ، وهدفه هو خدمة الإدارة العليا فقط .

وبالعودة إلى ظهور التدقيق "وبالعودة إلى ظهور التدقيق الداخلي نجد انه لاحق التدقيق الخارجي ، فهو حديث مقارنة بالتدقيق الخارجي ، فالتدقيق الداخلي أداة مستقبلة يعمل داخل المؤسسة ويسعى للتقييم عن طريق تدقيق العمليات المحاسبية والمالي .[2]

لقد ظهرت الحاجة إلى تدقيق الداخلية من خلال زيادة الأنشطة المؤسسة وتشغيلها ،فكانت المؤسسة تضع مجموعة من الإجراءات والسياسات وتقوم بإرسال الأفراد إلى التأكد من مدى الإجراءات والسياسات وحمايتها من أي انحراف .

ويسعى التدقيق إلى تأكد من صحة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات حتى يمكن الاعتماد عليها كأساس سليم لرسم السياسات والمحافظة على أموال مؤسسة وموجدتها من التلاعب والضياع ، وبصفة عامة يمكن تقسيم أهداف التدقيق الداخلية الى هدفين : **هدف الحماية وهدف البناء .**

[1] بوحفص الرواني ، مرجع سبق ذكره،ص11.

[2] شدري معمر سعاد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 6-7.

تقوم الكثير من الشركات بإنشاء ما يطلق عليه بجنة التدقيق وتتكون لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة بهدف الإشراف على الوظيفة التدقيق الداخلية مما يؤدي إلى استقلال قسم التدقيق الداخلية عن الإرادة .

فكلما زادت العلاقة بين لجنة التدقيق وقسم التدقيق الداخلية زاد احتمال توفر الاستقلالية والموضوعية والفحص والتقييم ، ولا بد من اعتماد جميع السياسات والمستويات الإدارة المختلفة بالشركة.

شكل رقم 1 : العلاقة بين التدقيق الداخلي والمستويات الإدارية المختلفة بالمؤسسة .

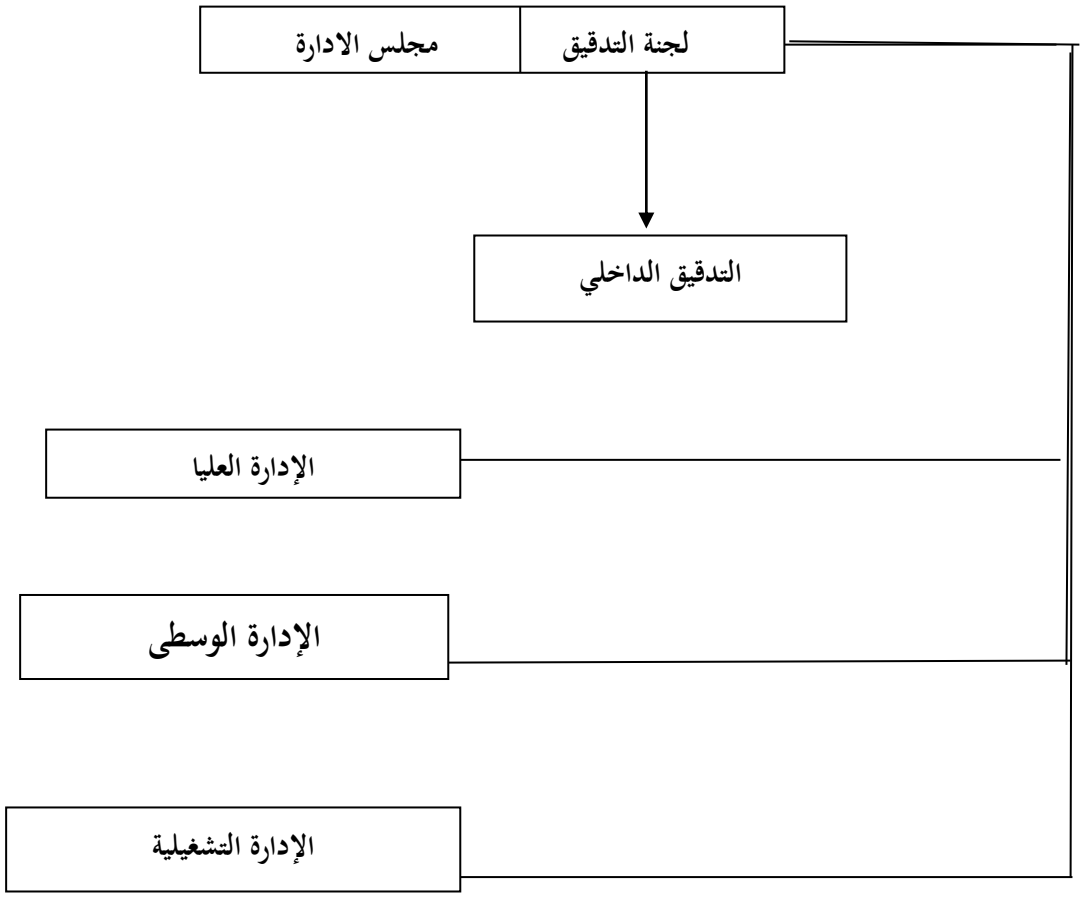

ومن هذا الشكل يتضح إن لجنة المراقبة المشرفة على خلية التدقيق الداخلية ونضرا لكون أعضاء لجنة التدقيق ليس لديهم الكافي نضرا للمسؤوليات الأخرى المرتبطة بهم خارج المؤسسة ونضرا لصعوبة إشرافهم على عملية التدقيق الداخلي فإنها من الناحية العملية تكون تحت المسائلة الإدارة العليا.[1]

[1] شدري معمر سعاد، مرجع سبق ذكره،ص7.

2-1 التدقيق الخارجي

ويقوم بها شخص مستقل تماما عن المؤسسة بمحافظ الحساب، والذي تتمثل مهمته الرئيسية في التأكد من مدى صدق القوائم المالية ليعطى في الأخير رأيا محايد عنها.

2-من حيث الإلزام القانوني :

وتنقسم إلى نوعين هما :

2-1 التدقيق الإلزامي:

وهي التي يلتزم القانون بها حيث يلتزم المشرع بتعيين مراجع خارجي لتدقيق حساباته واعتماد القوائم المالية وفي حالة عدم القيام تلك التدقيق تقع مخالفة على المؤسسة تحت طائلة العقوبات المقررة .

2-2 التدقيق الاختياري :

يكون التدقيق دون أي إلزام قانوني بطريقة اختيارية ، ففي مؤسسة الفردية ومؤسسات الأشخاص قد يتم الاستعانة بخدمات المدقق الخارجي في تدقيق حسابات المشروع واعتماد قوائمه ، المالي الختامية نضرا الاطمئنان المؤسسات على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي بوجود المدقق الخارجي .

3- من حيث توقيت التدقيق:

وبدورها تنقسم إلى نوعين التدقيق النهائية والتدقيق المستمرة

3-1 التدقيق النهائي:

وهي تتم بعد إتمام أو إقفال الدفاتر وإجراء التسويات وإعداد الحسابات الختامية، فهي تتم في نهاية السنة المالية وتناسب عادة المؤسسات صغيرة الحجم، كما أنها تتميز بضمانها بعدم حدوث أي تعديل في البيانات المسجلة في الدفاتر بعد مراجعتها، وفي هذا النوع من التدقيق يقوم المدقق بعملية التدقيق بعد انتهاء السنة المالي، ومن مزاياها عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المؤسسة، كون أن المدقق وأعوانه لا يترددون كثيرا عليها، ولا يحتاجون إلا السجلات والدفاتر إلا بعد الانتهاء من عملية الإقفال، وتعديل البيانات والأرقام.[1]

ويعاب عليها أن تستغرق وقتا طويلا مما يؤخر عقد الجمعية العامة في الوقت المحدد،

[1] شدري معمر سعاد، مرجع سبق ذكره، ص7-8

وكذا قصر الفترة الزمنية للقيام بعملية التدقيق، إضافة إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعب في نهاية السنة المالي قد يؤدي إلى عدم الاهتمام من جانب العاملين بالمشروع.

3-2التدقيق المستمرة:

وهي التي يبدأها المدقق بعد أن تكون إدارة الحسابات قد أنهت من إثبات جزء من عمليات السنة في الدفاتر، وتستمر التدقيق جنبا إلى جنب مع الإثبات في الدفاتر إلى نهاية السنة المالي حيث يتم المدقق عمله بتدقيق الحسابات الختامية والميزانية العمومية.

4-من حيث مجال التدقيق: ويوجد نوعين من التدقيق هما: التدقيق الكاملة والتدقيق الجزئية

4-1 التدقيق الكامل: ه التدقيق التي يكون فيها عمل المدقق غير محدود، أي أنه لا توجد أي قيود على عملية التدقيق، فيكون للمراجع الحق في تدقيق جميع المستندات المثبتة في الدفاتر دون قيد أو شرط للتحقق من أن الميزانية تعبر عن المركز المالي بصورة صادقة، ويكون المدقق مسؤولا مسؤولية كاملة عن أية أضرار تصيب المشروع نتيجة إهماله أو تقصيره أو عدم بذله العناية الواجبة والجهد المعتاد.

4-2 التدقيق الجزئي: وهي تتضمن وضع قيود على نطاق التدقيق، فعمل المدقق يقتصر على بعض العمليات دون غيرها، والجهة التي تعين المدقق تقوم بتحديد تلك العمليات،[1]

فمسؤولية التدقيق تنحصر في مجال التدقيق الذي حدد له فقط، وهنا يتعين وجود إنفاق أو عقد كتابي بين حدود التدقيق والهدف منها من جهة، ومن جهة ثانية لابد على المدقق أن يبرز في تقريره تفاصيل ما قام به لتحديد مسؤوليته بوضوح وما يرتبط به من قوائم ومعلومات،

5- من حيث الاختيارات : وحسب هذا التصنيف تنقسم إلى تدقيق شاملة وتدقيق إخبارية:

5-1 التدقيق الشامل: تعتبر التدقيق الشاملة نوعا تفصيليا إذ يقوم في ضلها بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات والبيانات المحاسبية، والواقع أن هذا النوع قد يكون شاملا بالنسبة لبند معين وقد يكون شاملا بالنسبة لجميع عمليات المؤسسة وفق ما يقتضيه العقد المبرم بين المدقق وأصحاب المؤسسة والذي يوضح طبيعة وشكل التدقيق.

[1] شدري معمر سعاد، مرجع سبق ذكره،ص8-9.

5-2التدقيق الاختبارية: حيث يقوم المدقق في التدقيق بتدقيق الجزء من الكل حيث يستعمل العينة أي أن يقوم باختيار عدد من المفردات لكي تخضع لعملية الفحص مع مراعاة ضرورة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تم اختيار هذا الجزء منها، وقد ساعد على ظهورها كبر حجم المؤسسات الاقتصادية.

ففي الماضي اعتمد المدققون على الحكم الشخصي عند القيام بالتدقيق الإختبارية، يتم تحديد العينة واختيار مفرداتها طبقا للنظرة الشخصية للمراجع الخارجي، ونظرا لأنه في بعض الأحيان العينة لا تمثل الحجم فظهرت حاجة مراقبي الحسابات إلى تدعيم وتحسين طريقة اختيار مفردات العينة لذلك كان الاعتماد على التدقيق الإخبارية.[1]

[1] شدري معمر سعاد، مرجع سبق ذكره، ص9

المبحث الثالث:المحاسبة والتدقيق في البنوك

سنتناول في هذا المبحث البنوك بصفة عامة مفهومها وأنواعها ووظائفها والمحاسبة البنكية مفهومها وخصائصها وأهميتها والتدقيق والرقابة في البنوك حيث نتكلم على التدقيق الداخلي فالبنوك وأهم الإجراءات التي جاء بها ونتكلم أيضا عن الرقابة نعرفها ونذكر أهميتها

المطلب الأول: مفهوم البنوك أنواعها ووظائفها

أولا: مفهوم البنوك

1) البنوك قانونيا هو التعريف الذي أورده المشرع الجزائري المتعلق بقانون النقد والقرض الذي ينص على أن:" البنك هو شخصية اعتبارية تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع، منح القروض وتوفير وسائل الدفع وتسييرها.[1]

2) للبنك تعريفات منها الكلاسيكية ومنها الحديثة، ومن وجهة النظر **الكلاسيكية** عرف البنك بأنه "مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما" أما **الحديثة** عرف البنك بأنه "مجموعة من الوسائط الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخل و الخارج بما يساهم في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من العمليات المصرفية والتجارية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك".[2]

3) المشرع الجزائري عرف البنوك على أنها " أشخاص مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد110إلى113 من القانون 10/90 المؤرخ في رمضان 1410هالموافق ل14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقروض من خلال التعاريف يمكننا القول أن البنوك التجارية هي مؤسسات اقتصادية تتلقى الودائع من شتى عناصر المجتمع سواء كانوا أفرادا أو منشآت لتقوم باستثمارها عن طريق تقديم قروض مقابل فوائد، ويطلق عليها اسم بنوك الودائع لأن أهم مواردها تتمثل في الأموال المودعة لديها.

[1] واضح نعيمة، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،، ص4.

[2] حدادي، محاضرة محاسبة البنوك، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة البويرة، ص2.

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها وترجع أهمية هذه السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيلة السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، والتي تتمثل أساسا في قبول الودائع وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية،وهي:

- **الربحية:** يسعى البنك التجاري كأي منشأة أخرى إلى تعظيم أرباحه ولكي يحقق ذلك عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة وأن يخفض نفقاته وتكاليفه.
- **السيولة:** يقصد بها قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان وتعتبر السيولة صمام الأمان وهامش ضمان للبنك، إذ أن فشله في مواجهة التزاماته الفورية قد يعرضه لفقدان الثقة من جانب عملائه ويدفعهم إلى سحب ودائعهم وقد يعرض هذا للإفلاس.
- **الأمان:** السمة الثالثة التي تميز المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية هي الأمان أو سلامة المصرف والمتحققة عن رأس المال الذي يملكه المصرف التجاري، فرأس المال يلعب دورا مهما في تحقيق الأمان للمودعين ودعم ثقتهم، فكلما زادت ثقة المودعين كلما تمكن المصرف من جذب المزيد من الودائع.[1]

ثانيا: أنواع البنوك

أ- من حيث الوضع القانوني للبنك:

1- بنوك عامة: وهي البنوك التي تتملكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها.

كالبنوك المركزية(مؤسسة النقد العربي السعودي)، البنوك الوطنية التجارية، البنوك المتخصصة(أي متخصصة في مجال معين) مثل البنك العقاري، البنك الزراعي، البنك الصناعي، بنك التسليف،

2- بنوك خاصة: هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ويتولوا إدارة شؤونها ويتحملوا كافة مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة(ممثلة في البنك المركزي).

3- بنوك مختلطة: هي البنوك التي تشترك في ملكيتها وإدارتها كلا من الدولة والأفراد أو الهيئات ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فإنها تقوم (تعمد) إلى امتلاك نصف رأس المال بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم والسياسة المالية والاقتصادية للدولة.

[1] حدادي، مرجع سبق ذكره، ص02.

ب- من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها البنوك:

1- بنوك تجارية: هي البنوك التي تزاول(تمارس) الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الاعتمادات المستندية، وقد تمار هذه البنوك أعمالا أخرى غير مصرفية مثل : المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات.

2- بنوك صناعية: هي البنوك التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية وذلك مقابل تقديم القروض ومنحها للتسهيلات المصرفية(البنكية والمصرفية).[1]

3- بنوك زراعية: هي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية لمساعدة هذه المؤسسات لأداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لأفراد أو جمعيات تعاونية.

4- بنوك عقارية: هي البنوك التي تقدم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات.

ج- من حيث مصادر الأموال تنقسم البنوك إلى:

1- بنوك مركزية: هي البنوك التي تنشئها الدولة لتتولى عملية الإشراف والتوجيه والرقابة على الجهاز المصرفي كما أن لها حق إصدار العملة والاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب والعملات الأجنبية، ويكون رأس مال البنوك المركزية ما تخصصه الدولة لها وكذلك من ودائع البنوك التجارية لديها.

2- بنوك الودائع(البنك التجاري): هي البنوك التي تتكون أموالها الخاصة من رأس المال المملوك للشركاء وكذلك من الودائع التي يقدمها الأفراد والمؤسسات لغرض الاستثمار أو الحسابات الجارية.

3- بنوك الأعمال أو الاستثمار: هي البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل في قيامها بالأعمال التي أنشأت من أجلها ومن أهم هذه الأعمال تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار، والقانون سمح لهذه البنوك بإنشاء شركات استثمارية.

د- من حيث شرعية العمليات:

1- بنوك تقليدية(ربوية).

[1] المحاسبة دوت كوم، www.elmohasaba.com ، 2022/04/06، 17:44، ،ص01، 02.

2- بنوك إسلامية: تقوم البنوك الإسلامية بالعمل وفق ما تفرضه الأحكام والقواعد في الشريعة الإسلامية وقد تميزت هذه البنوك بعدم التعامل بالفائدة أخذا من المقترضين أو إعطاء للمودعين،[1]

ولكن اتسمت علاقتها بعملائها بأنها علاقة شريك مع شريكه حيث لا يحدد عائدا مسبقا على الأموال المودعة لديها أو تقدم لعملائها في صورة أموال بالمرابحة أو المضاربة أو المشاركة.

وتقوم البنوك الإسلامية بأداء الخدمات المصرفية المختلفة كتلك التي تقوم بها البنوك التقليدية مقابل عمولات تتقاضاه.[2]

ثالثا: وظائف البنك

تتمثل وظائف البنوك في أربعة وظائف أساسية هي:

1-الوساطة المالية:

الوساطة المالية تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين والمقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي، من خلال تعبئة الادخار(الفوائض المالية) من الأفراد والمؤسسات، ومنحها على شكل قروض لأصحاب العجز المالي ، وتعتبر الوساطة المالية من أهم الوظائف البنكية فهي بالإضافة إلى تسهيل الجمع بين طرفين متناقضين من حيث السيولة والربحية والمخاطر تعتبر صانعة التمويل، والوساطة المالية لها أهمية كبيرة بالنسبة لجميع أطراف العلاقة

2-جمع الودائع:

يعتبر جمع الودائع أحد أهم وظائف البنك، والودائع تمثل الجزء الفائض من مداخيل بعض العائلات والمؤسسات والمحتفظ بها في البنك، وقد تكون لفترات مختلفة(طويلة، متوسطة أو قصيرة الأجل) وتمثل الودائع أهم مورد مالي للبنك الذي بدوره يحولها إلى قروض للتمويل.

فالوديعة تعرف على أنها: "**كل ما يقوم الأفراد والهيئات بوضعة في البنوك بصفة مؤقتة، قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف وتتجسد هذه الودائع في أغلب الأحيان في شكل نقود قانونية، على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحيانا أشكالا أخرى(الذهب مثلا.....)**. [3]

[1] المحاسبة دوت كوم ،مرجع سبق ذكره،ص02، 03

[2] المحاسبة دوت كوم، مرجع سبق ذكره، ص03.

[3] واضح نعيمة، مرجع سبق ذكره،ص 06،05.

3-إنشاء النقود: يعتبر إنشاء أو خلق النقود من أهم الوظائف البنكية، "**فهي العملية التي يتم بواسطتها إنتاج السلعة المستعملة في تداول السلع والخدمات**".

فعلى عكس النقود القانونية، فإن نقود الودائع يتم إنشائها من طرف البنوك التجارية، وهي عبارة عن نقود ائتمانية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولا حقيقيا، وكما هو الحال بالنسبة لإصدار النقود القانونية فإن البنك التجاري لا يستطيع إنشاء نقود الودائع إلا إذا تحصل على نوع معين من الأصول، هي النقود القانونية ذاتها، ويحصل على هذه النقود في شكل ودائع متلقاة من الأفراد والتجار والشركات.....

ويعتمد البنك في ذلك على القاعدة الشهية القائلة بأن **الودائع تسمح بالإقراض كما أن القروض تخلق الودائع**، ومن هذه القاعدة لا يكون البنك التجاري في حاجة إلى منح الوديعة كقرض وإنما يخلق الائتمان اعتمادا على هذه الوديعة. هذا ما يمكن البنك التجاري من منح قروض تفوق إلى حد معين من الودائع الموجودة بحوزته.

4-منح القروض البنكية:

يعتبر منح القروض من أهم الوظائف التي يؤديها البنك، وقد تكون هي الغاية التي من أجلها أوجد البنك، فالودائع البنكية لا معنى لها إذا لم توظف في شكل قروض تمنح لتمويل مختلف نشاطات الاقتصاد.

إلى ذلك تقوم البنوك في مباشرة نشاطها بجملة أعمال وخدمات تقدمها لعملائها وهي المتعارف بتسميتها بعمليات البنوك أو" الأعمال المصرفية" التي ورد تعريفها **في المادة 110 من قانون النقد والقرض10/90** إذا كان مضمونها ما يأتي:

تتضمن الأعمال المصرفية، تلقي أموال الجمهور وعمليات القرض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل [1]

" إن هذه الأعمال تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية لكل دولة من الدول ومن ضمن مهام البنك:

- ✓ قبول الودائع وإعادة توظيفها؛
- ✓ إصدار الشيكات وقبضها وفتح الإعتمادات؛
- ✓ خصم الأوراق التجارية والكفالة والعمليات المنقولة؛
- ✓ عمليات الصرف وتأجير الخزائن الحديدية؛

[1] واضح نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص06،07.

- ✓ شراء وبيع العملات الأجنبية والذهب؛
- ✓ تشجيع الاستثمار عن طريق منح القروض بأنواعها المتوسطة، القصيرة وطويلة الأجل.[1]

المطلب الثاني:المحاسبة البنكية

أولا: تعريف المحاسبة البنكية

تعتبر المحاسبة البنكية تقنية لجمع، تسجيل وعرض العمليات اليومية، في دفاتر، بغرض تفسير محتوى عناصر الميزانية، وجدول النتائج، من أجل تسهيل عملية فهمها، لاسيما أعوان البنك والمستخدمين، فمن خلال توضيحها في شكل رقمي تسمح بعمل صلة جيدة بين الأنشطة والمعطيات المحاسبية

ثانيا:خصائص المحاسبة البنكية

تتميز المحاسبة البنكية بجملة من الخصائص نذكر منها:

ـ ينحصر مجال العمل البنكي بالدرجة الأولى في التعامل بالأموال التي يتلقاها البنك من الزبائن على شكل حسابات جارية ودائع بآجال مختلفة وغيرها من الأعمال التي تشكل التزاما على البنك؛

ـ لا يمكن اعتبار وظيفة المحاسبة البنكية وظيفة مساعدة بل هي من صميم العمل [2]

البنكي، ترتبط بوجوده من خلال تسجيلها للقيود أو العمليات الخاصة بالتعامل بالأموال في الدفاتر والسجلات حفاظا على حقوق البنك من جهة وحقوق الغير من جهة أخرى؛

ـ نظرا للعلاقة المستمرة بين البنك وزبائنه فإن المحاسبة فيمها لا تحتمل التأخير في التسجيل، ويجب أن يتم تسجيل العمليات بشكل فوري لحظة بلحظة؛

ـ نظرا لارتباط النظام البنكي بشكل أو بآخر بالسياسة المالية العامة للدولة، وبالتالي خضوعه لمجموعة التشريعات القانونية لتنظيم نشاطه؛

ـ وترتكز المحاسبة البنكية على مجموعة مترابطة من الأجزاء قوامها الرئيسي المجموعة المستندية والدفترية وقواعد الرقابة الداخلية.[3]

[1] واضح نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص07.

[2] بوسماحة محمد ، المحاسبة البنكية في الجزائر دراسة نظرية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، المجلد6، العد2، جامعة الجزائر3، 2017، ص740،741.

[3] بوسماحة محمد، مرجع سبقذكره، ص741.

ثالثا: أهمية المحاسبة البنكية

1_ القياس: تتمثل في إجراء القياس الكمي والنقدي للأحداث الكمية الخاصة بالبنك، أي أن يشمل سلسلة متواصلة تبدأ من مرحلة التسجيل الدفتري حتى تحديد النتيجة النهائيةللبنك في شكل خسارة أو ربح.

2_**التحقيق**: يقوم به محاسب أو مراجع، فبعد القياس لا بد من التأكد من صحة القياس الكمي والنقدي للعمليات.

3_التقرير: ويشمل على المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ومدى استفادة مستخدميها سواء داخل أو خارج البنك، ويعتمد التقرير السليم والصحيح على سلامة القياس ودقة التحقيق.[1]

المطلب الثالث: التدقيق والرقابة في البنوك

أولا: التدقيق الداخلي في البنوك[2]

تعد المصاريف التجارية بمثابة العمود الفقري الذي يرتكز عليه الاقتصاد في جميع الدول، فقد عرف بيان ممارسة التدقيق الدولي(1006) لعام1990 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين البنك بأنه نوع من المؤسسات المالية المعترف بها كمصرف من قبل السلطات الرسمية في الدول التي يعمل فيها ويمتلك حقا مقصورا عليه باستعمال المصطلح" مصرف" كجزء من اسمه.

ونظرا لتشعب وزيادة تعقيدات العمل المصرفي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء، لذلك فإن عملية التدقيق الداخلي تكتسب أهمية كبيرة في البنوك حيث يجب إخضاع جميع دوائر وأنشطة المصرف لعملية التدقيق الداخلي،دون استبعاد أي نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل، وفيما يلي أهم الاجراءات الواجب القيام بها ضمن مهام التدقيق الداخلي:

- فحص وتقييم مدى فعالية وملاءمة نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي والتحقق من الالتزام بمهام الرقابة الداخلية.
- تقييم التزام البنك بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر.

[1] أوصالح عبد الحليم، محاضرات في محاسبة البنوك ، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحفيظ بالصوف ميلة، بدون ذكر السنة، ص2.

[2] حواس كريمة، محاضرة التدقيق الداخلي في البنوك، قسم المالية والمحاسبة، جامعة باجي مختارعنابة، 2022، ص01.

- تقييم مدى الموثوقية في العمل بما في ذلك الدقة والنزاهة والشمولية.
- تقييم مدى ملاءمة المعلومات المالية والإدارية لاتخاذ القرارات.
- تقييم مدى استمرارية وموثوقية نظم المعلومات الالكترونية.
- التحقق من سير العمل في أقسام ودوائر البنك بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاءة والفعالة في العمل.[1]

ثانيا: الرقابة في البنوك

1- مفهومها:

عرفها(هيكس وجوليت) بأنها العملية التي يمكن أن ترى بها الإدارة أن ما يحدث هو ما كان ينبغي أن يحدث، وإذا لم يكن كذلك فمن الضروري القيام بعدة تصحيحات، وهي أيضا العملية الفرعية التي بموجبها يتم التأكد من تلك المطابقة، فمن الضروري أن تمارس العملية الرقابية منذ اللحظة الأولى للتنفيذ وتستمر أثناءه وتمتد لما بعد إنتهائه؛ أما الرقابة البنكية فيقصد بها مجموعة الإجراءات الوقائية والعلاجية التي ينتهجها البنك المركزي بصفته المشرف على النشاط البنكي في كل بلد، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى تجنب حدوث الأزمات المالية وذلك من خلال الكشف عن أنشطة البنوك المختلفة وإلزامها بأخذ التدابير التصحيحية اللازمة من أجل المحافظة على استمرارية استقرار النشاط البنكي

2- أهميتها: للرقابة البنكية أهمية بالغة تتمثل في تميز عملياتها:

- ✓ توفير الحماية والضمان والأمان لأموال المودعين لدى البنك من خلال وسائل الرقابة؛
- ✓ باعتبار أن للبنوك اتصال مع الجمهور بشكل مستمر يجعلها تلتزم بإجراءات رقابية دقيقة ومحكمة للحفاظ على سمعتها لديهم، لأن وقوعها في أي خطر يقلل من هاته السمعة؛
- ✓ تسعى الرقابة البنكية لتتبع أعمال النشاط البنكي التي تتصف بدرجة مخاطرة كبيرة جدا للحد منها؛
- ✓ تراقب إجراءات الرقابة البنكية حركة رؤوس الأموال في البنك والتي عادة ما يعتبر رأسمالها ضئيل جدا مقارنة بأموال المودعين ما يتوجب خلق ميكانيزمات لخلق هذا التوازن؛
- ✓ تتصف العمليات البنكية بالدقة والسرعة والأمان حيث تتمثل سلعتها عادة ما في النقود ما يجعلها عرضة لسهولة الاختلاس، مما يستلزم رقابة فعالة لكشف ذلك.[2]

[1] حواس كريمة مرجع سبق ذكره، ص01.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تكلمنا على المحاسبة بصفة عامة تعريف المحاسبة على أن المحاسبة من أهم وأقدم نظم المعلومات ضمن المنظمة فهي أحد المصادر الرئيسية للمعلومات التي تحتاجها كافة المستويات الإدارية والجهات الخارجية، وتعالج البيانات ، التدقيق وظيفة مهمة ظهرت من\ القدم يقوم بعملية فحص البيانات والسجلات كما تطرقنا إلى التدقيق له أهمية بالغة، حيث أدى دورا مهما في الأوساط المالية والحكومية والاقتصادية حيت تم التعرف على أهدافه وفروضه وأنواعه، تعتبر المحاسبة البنكية أحد أهم فروع المحاسبة في إطارها العام ونظرا لما يشكله القطاع البنكي من أهمية في الاقتصاد ولارتباطه مع كل القطاعات.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل:

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها حول الإطار النظري للمحاسبة و التدقيق ، ثم التعرف على المحاسبة والتدقيق في البنوك والتي استخلصناها من خلالها ضرورة وجود رقابة على هذه القروض ، لذلك سنحاول في هذا الفصل تناول الجانب التطبيقي للرقابة والتدقيق على منح وتسيير القروض البنكية حيث اخترنا للدراسة الميدانية وكالة بنك التنمية المحلية سور الغزلان وهذا من خلال التربص حيث سنتطرق إلى العموميات المتعلقة بالبنك من نشأة وتعريف ثم نتناول وكالة سور الغزلان بالدراسة وكذا الهيكل التنظيمي لها ثم المهام والخدمات المقدمة من طرف BDL وكذا تحليلها، وفي الأخير نقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية في الوكالة والتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف للبنك.

الفصل الثاني: وظيفة المحاسبة و التدقيق في البنوك – دراسة حالة بنك التنمية المحلية سور الغزلان–

المبحث الأول : تقديم بنك التنمية المحلية :

يعتبر بنك التنمية المحلية مؤسسة عمومية اقتصادية واهم مؤسسة مالية بنكية مكونة للنظام المصرفي الجزائري،بحيث يلعب دورا مهما في تمويل المؤسسات العمومية و النشاط الاقتصادي و كذا المساهمة في التنمية المحلية لهذا سنحاول إعطاء لمحة تاريخية عن هذا البنك.

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن بنك التنمية المحلية BDL

تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم 85/85 بتاريخ 30 أفريل 1985 برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري وهو آخر بنك تم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري CPA الذي كان يحتوي على 114 فرعا في بداية عام 1985 والتي تقلصت الى 78 فرعا بعد تأسيس بنك التنمية المحلية فاستفاد هذا الأخير من 36 وكالة بنكية و 700 عاملا من CPA حصيصا لتمويل عمليات المنشات العامة المحلية .

وفي اطار اعادة تنظيم المؤسسات النقدية والمصرفية التي تستجيب لحاجيات التجهيز الجهوي وهذا طبقا للقانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 تم تحويل بنك التنمية المحلية الى شركة ذات أسهم SPA بتاريخ 20 فيفري 1989 بموجب القانون رقم 88-101 المؤرخ في 16 ماي 1988 وبموجب قانون 90-10 المؤرخ في 14 افري 1990 المتعلق بالنقد والقرض الذي يقدم اكبر استقلالية للجانب البنكي وبعد إلغاء نظام التخصص فان بنك التنمية المحلية كغيره من البنوك عمد الى توسيع نشاطاته وتدخلاته في المجال المالي من خلال إرسال شبكة فروع ووكالات عبر كافة التراب الوطني

تطور رأس مال بنك التنمية المحلية كان رأس مال بنك التنمية المحلية عند التأسيس يقدر ب 500.000.000دج وبعد الاجتماع العام للمساهمين في 06 افريل 1994م أضيف لرمال البنك 220 سهم قيمة كل سهم تقدر ب 1000.000. دج وبالتالي أصبح رأس المال الجديد 720.000.000 دج وارتفع إلى 1400.000.000 دج لسنة 1995 بحيث موزعا على صناديق المساهمة التي هي عبارة عن شركات مساهمة انتمائية تشرف على ادارة القيم المنقولة لحساب الدولة في داخل وخارج البلاد .

وفي تاريخ 1995/12/25 اصبح المساهم الوحيد هو الدولة وفي سنة 2003 بلغ راس المال بنك التنمية المحلية 7.140.000.000 دج ويبلغ حاليا مقدار 13.390.000.000 دج.

هو بنك ودائع تابع للدولة وخاضع للقانةن التجاري ويتولى كل العمليات المالوفة لبنوك الودائع لكنه يخدم بالدرجة الاولى الهيئات العتمة المحلية – قروض قصيرة وموسطة الاجل – تمويل عمليات الاستراد والتصدير . يتكون جهازه البشري من 3100 شخص يخضع لدورات تدريبية وعمليات تكوينية باستمرار ليتمكن من مواكبة التطورات المصرفية الحاصلة في السوق.

يتواجد المقر الرئيسي لبنك التنمية المحلية ب 5 شارع قاسي احمد بسطاوالي بتيبازة ويحتوي مقره العام على 15 مديرية جهوية وتمتد شبكة فروعه لتغطية كافة انحاء البلاد ب 151 وكالة منها :

- 2وكالة بوسط البلاد تابعة 5 مديريات جهوية .
- 44 وكالة بشرق البلاد تابعة ل 4 مديريات جهوية .
- 15 وكالة بجنوب البلاد تابعة لمديريتين جهويتين .
- 40 وكالة بغرب البلاد تابعة ل 4 مديريات جهوية .

ان هذه المديريات الجهوية خاضعة للمديرية العامة اضافة الى 5 وكالات خاصة بالرهانيات .لقد حقق البنك ارتفاع متواصل في حجم الميزانية ومن خلال هذا النمو المتواصل في هذه الفترة الاخيرة نستخلص انه قد حقق اهداف كثيرة ضمن مجموع اهدافه المسطرة .

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك التنمية المحلية

1–1– المهام :ان المهام الرئيسية لبنك التنمية المحلية تتمثل في :

–تنفيذ جميع العمليات البنكية ومنح القروض بمختلف أنواعها والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية .

–جمع الودائع حيث أن الموارد المالية الموجودة في البنك عبارة عن الأصول التي يودعها الأفراد و المؤسسات التي تكون على شكل نفقات عبر الزمن أو تكون للحيطة و الأمان

منح قروض و الإعانات بكافة أنواعها .

تحصيل الأرباح المحققة للبنك من المشاريع التي ساهم فيها .

منح قروض داخلية مثل السندات الاجبارية الادخالية الاختيارية .

تعبئة الاعتمادات الموافق عليها تبعا للمخططات الوطنية المالية .

انشاء او فتح حسابات جارية للافراد و المؤسسات من اجل تحصيل و دعائمهم الموعودة في البنوك .

1–2– التمويل : امافيما يخص القطاعات التي يمولها البنك نميز المؤسسات العمومية و الخاصة .

1–2–1– القطاع العمومي ان بنك التنمية المحلية يقدم لهذا القطاع قروض متوسطة الاجل اضافة الى قروض استثمارية لتمويل القيم الثابتة للمؤسسة كشراء معدات النقل كما يمنح قروض استغلالية لتمويل قيمها الدورية المتداولة و تجديد المخزونوكذا يقدم وسائل التسديد الضرورية لدفع اجور العمال لهذه المؤسسات .

1–2–2–القطاع الخاص نظرا لوعي بنك التنمية المحلية بدور هذا القطاع الفعال في انعاش اقتصاد الوطن فقد وضع اهتمامهاته الاولية في تقديمه قروض متوسطة الاجل لشراء تجهيزات الانتاج ومعدات النقل .....الخ كما يقدم قروض استثمارية للمشرف على الاعمال لتوسيع نشاطاته ويشترط تقديم ضماناتلتسديد ديونهم في اجال الاستحقاق.بالاضافة الى هذا فبنك التنمية الحلية يمول ايضا اصحاب المهن الحرة ويقدم عروض متعلقة بتشغيل الشباب.وكذلك يقوم بنك

التنمية المحلية يتقديم نوع جديد من القروض والمتمثلة في القروض العقارية وذلك من اجل التقليل والحد من ازمة السكن وتوفير المساكن لمختلف فئات المجتمع وعليه يقوم بنك التنمية المحلية بتقديم قروض عقارية لاغراض مختلفة

- ✓ حالة شراء سكن جاهز.
- ✓ حالة البناء الذاتي .
- ✓ حالة التوسع والترميم .

من خلال ما سبق نجد ان بنك التنمية المحلية يقوم بتقديم قروض قصيرة ومتوسطة الاجل وكذلكطويلةالجل لتمويل عمليات الاستيراد و التصدير .

2– أهداف البنك:

ان بنك التنمية المحلية باعتباره بنكا حكوميا له من الخصائص والمميزات مايجعله يتميز عن باقي البنوك الاخرى المتواجدة بالجزائر من خلال قيامه بتقديم تمويل وخدمات مصرفية للسكان كما يعتبر اداة للتخطيط الاستراتيجي الذي تعتمد عليه الدولة في بناء مخططات عملياتها المالية ولقد اكتسب البنك منذ نشاته تجربة تجعله يخوض غمار التاقلم مع المحيط الاقتصادي الذي يتميز بالتطور والحداثة في مجال المعلومات المالية .فنجد اهم اهداف البنك متمحورة فيما يلي :

- ✓ كسب ثقة واحترام الزبائن وهذا بتحسين نوعية المنتجات المصرفية .
- ✓ تحقيق المردودية الكمية والكيفية في الانتاجية والانتاج ضمن اطار منح القروض في سبيل تحقيق تنمية شاملة .
- ✓ تمويل الجماعات المحلية والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ تنفيذ المخططات والبرامج الامعدة لتحقيقالاهداف المتعلقة بالهياكل والنشاطات الخاصة بمهام البنك
- ✓ من اجل الوصول الى تحقيق الاهداف السابقة الذكر لابد من التحكم اكثر في الوسائل التقنية واستحداث الهيئات الداخلية للبنك من اجل رفع حجم الموارد باقل التكاليف.

فمنذ بضع سنوات حقق البنك معظم الاهداف التي نشا من اجلها كالمساهمة في تنمية المناطق المحلبة وكذا تقديم التمويلات اللازمة لمؤسسات التنمية المحلية التي وجدت سهولة في الحصول عليها القرب من اماكن تواجدها .

المنتجات والخدمات البنكية للتنمية المحلية

يضع بنك التنمية المحلية تحت تصرف زبائنه مجموعة من الخدمات والمنتجات البنكية التي يستفيد منها الزبائن مباشرة على مستوى الوكالات الموزعة على كامل التراب الوطني حيث تشتمل على مختلفوسائل الدفع وتسديد القروض بكل انواعها المنتجات المتعلقة بالتوظيف والادخار والودائع وكذا مختلف التقنيات والعمليات البنكية التي يقوم بتسهسلها من اجل اتمام وانجاز كافة الاعمال المالية للزبائن المرتبطة بالمشاريع والصفقات وغيرها اضافة الى كل ذلك يقدم البنك خدمات متنوعة تخص النصيحة والارشاد المالي حيث يعتبر البنك كموجه لاغلب المستثمرين واصحاب المال الذين يودون توظيف اموالهم بشكل يسمح لهم يتحقيق ارباح وعوائد مغرية .

ان تشكيلة المنتجات المقدمة في مجملها كلاسيكية ولا تكسب البنك اي ميزة فهي تعكس الوظيفة الرئيسية للبنوك التجارية والمتمثلة في استقبال الودائع ومنح القروض ولهذا فالاستثناء الوحيد في المنتجات والخدمات البنكية التي يقدمها بنك التنمية المحلية يتمثل في القرض على الرهن الحيازي الذي تقدمه الوكالات الخمسة المخصصة في هذا النوع من العمليات.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

الشكل رقم (2–1) : الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

المصدر : ملحق قرار DG N° 15/2022

لقد عرف بنك التنمية المحلية عدة تطورات وتغيرات في البنية التنظيمية الناتجة عن عمليات المراجعة المستمرة التي يقوم بها البتك بهدف تحسين مردودية مختلف الوحدات التنظيمية وضمان القدرة العملية للبنك والاستغلال التام للمعلومات المالية الداخلية وكذا تحديد المهام والوظائف والمسؤليات ومختلف العلاقات التنظيمية بشكل واضح ودقيق وهذا ما يستوجب ظهور عدة هياكل تنظيمية فاخر هيكل تنظيمي مقدم من طرف سيد مدير عام لبنك في المنشور رقم 2001/022 بتاريخ 2001/02/18 والذي يتوافق مع تكفل افضل بالسياسة التجارية والحركات التنظيمية بنظام المعلومات والتحسين والمراقبة في مختلف اجزاء البنك .و يبين الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية مختلف المستويات ووحدات التنظيم الموجودة على المستوى المركزي و الجهوي و المحلي بحيث يتمحور حول مديريات فرعية تنظيمية بنايات مركزية شبكة مديريات جهوية وشبكة ووكالات ترتبط فيما بينها بعلاقات سليمة وظيفية و تقسم مجموعة من الاعمال و الوظائف الموكلة للبنك في اطار المسؤوليات والمهام المحددة من طرف التشريعات والمساهم وكذلك تلك التي تفترضها المهنة البنكية .ان عملا لوكالات و الفروع محددة بالنسبة لقرارات منح القروض حبث يخول للوكالات منح القروض اذا كانت قيمتها لا تتجاوز القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة و اذا فاقت قيمة طلب القروض صلاحيات الوكالة تحول الملف للفرع المشرف الذي له قيمة اعلى محددة كذلك وكل طلب يفوق قيمته هذا الحد يخول الى الادارة العامة وبالضبط الى المديريات المتخصصة . ومن اجل تحقيق الاهداف التي حددها البنك في ظل الاستراتيجية العامة فقد تم تقديم تنظيم بنك التنمية المحلية على النحو التالي الادارة العامة

- ✓ 4 مديريات فرعية
- ✓ 17 مديرية مركزية
- ✓ 15 مديرية مجموع استغلال
- ✓ 151 وكالة بنكية

أهم أقسام البنك

قسم المراقبة: في إطار مهامه هو مكلف بما يلي :

- ✓ تحقيق المراقبة والمحاسبة في مديرية الاستغلال ووكالاتها.
- ✓ نقل كل حالات التواصل وحالات الوكالات إلى مديرية المحاسبة العامة .
- ✓ مراقبة فترات التعهدات بمختلف طبيعتها.
- ✓ التأكد بطريقة هامة من احترام تطبيق التعليمات والقواعد الداخلية والخارجية للمعاملة البنكية.

مصلحة المراقبة الدائمة: هي مكلفة بما يلي:

- ✓ ضمان المراقبة المحاسبية للوكالات التابعة لها.
- ✓ التأكد من أن الوكالات المرتبطة بما تقوم بتنقية ملفات التجارة الخارجية تبعا لتواريخ محددة لقاعدة التبادلات.
- ✓ الإشعار بكل خلل داخل السلم الهرمي.
- ✓ تؤمن زيارات المراسل المحلي لمديرية فرع الاستغلال حيث يقدم لها تقرير متواصل.
- ✓ القيام بمهام المراقبة والتفتيش المبرمج من خلال جدول من طرف مديرية فرع الاستغلال.

قسم بالمنازعات: يهتم بمتابعة النزاعات القائمة بين الزبائن والبنك إذ يتكون من محامي ومحضر قضائي من أجل استرجاع البنك لأمواله لدى الغر في حالة عجزهم عن تسديدها .

قسم بالمحاسبة: مهمته مراقبة والتأكد من كل العمليات التي تم القيام بها خلال اليوم، وذلك بمتابعة كل الحسابات الداخلية للبنك والتأكد من مطابقتها لجمل العمليات المسجلة.

مصلحة تسيير المستخدمين : تهتم هذه المصلحة بكل ما هو شخص فهي تعول على القيام بالتسيير الأحسن والجيد وهذا كل ما يخص العمال وهذا من خلال قيامها بدراسات متعددة تتمثل فيما يلي :

الشخصية الذاتية للعمال وسمعتهم الأخلاقية في إطار مشوارهم المهني كما تحتم أيضا بالمراقبة ومنح التقاعد، التكوين الجيد للإطارات.

مصلحة الإدارة: تقوم هذه المصلحة بأمرين مهمين هما:

أ– أعمال الرقن، إعداد إشعارات فتح وغلق الحسابات، إعداد إشعارات التحويل، الإرسالات، فتح بطاقات التسجيل، بيان نهاية الشهر.

ب– متتابعة وضبط يومي لـ: ملفات فتح الحسابات والتوكيلات، بطاقات الإمضاء، حسابات الميراث بتباين المعارضات (معارضات على الصكوك والحجز الموقوف)، كراء الخزائن المقواة، إيقاف حسابات اليوم، ضبط الإحصائيات.

مصلحة القروض: من أهم التزاماتها:

أ- تجهيز ملفات القرض وذلك بعد معالجتها ليتم تقديمها إلى اللجنة الخاصة بالقرض والمخولة قانونا لدراستها.

ب- الاستمرار في المتابعة الدائمة من أجل تطور المؤسسات الممولة.

ت- مراقبة ومتابعة استعمال القروض وتعويضها مع الفوائد.

ث- المتابعة المستمرة من أجل تقديم المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف البنك وتحضير تقرير مفصل عن النشاط.

ج- جمع الضمانات المطلوبة.

ح- تحضير عقود الالتزام (اتفاقية القرض، عقد الكفالة).

خ- إنجاز العمليات المتعلقة بالجانب القانوني والمنازعات.

د- تحضير وتقديم ملفات القروض البنك الجزائر.

المبحث الثاني: وكالة بنك التنمية المحلية BDL سور الغزلان

المطلب الأول: التعريف بالوكالة وهيكلها التنظيمي

الفرع الأول: التعريف بالوكالة من المهام المعروفة للوكالة تمويل الهيات العامة المحلية وكذا المؤسسات المحلية بالإضافة إلى تقديم خدماتها للقطاع الخاص وبالتالي فهو يعتبر بمثابة هيئة تجارية لها مهمة التطوير، وذلك بالتنسيق مع السياسات المقررة من طرف المديرية العامة والمستنبطة من المخطط الاستراتيجي للبنك.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي و المصالح الموجودة بالوكالة:

الشكل رقم (2–4) : الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للاستغلال

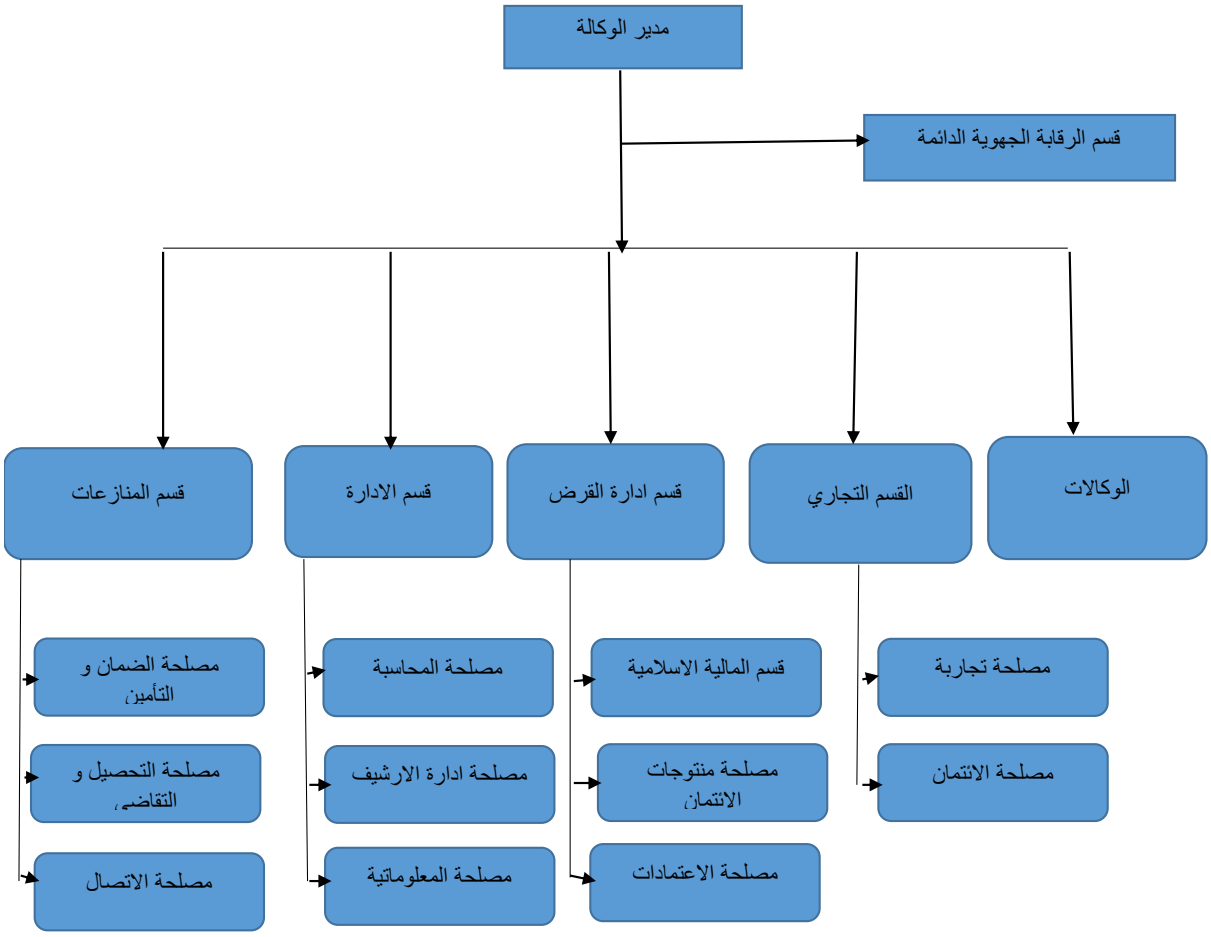

المصدر : ملحق قرار لوكالة رئيسية DG N° 10/2022

الشكل رقم (2–2) : الهيكل التنظيمي لوكالة الصنف الأول

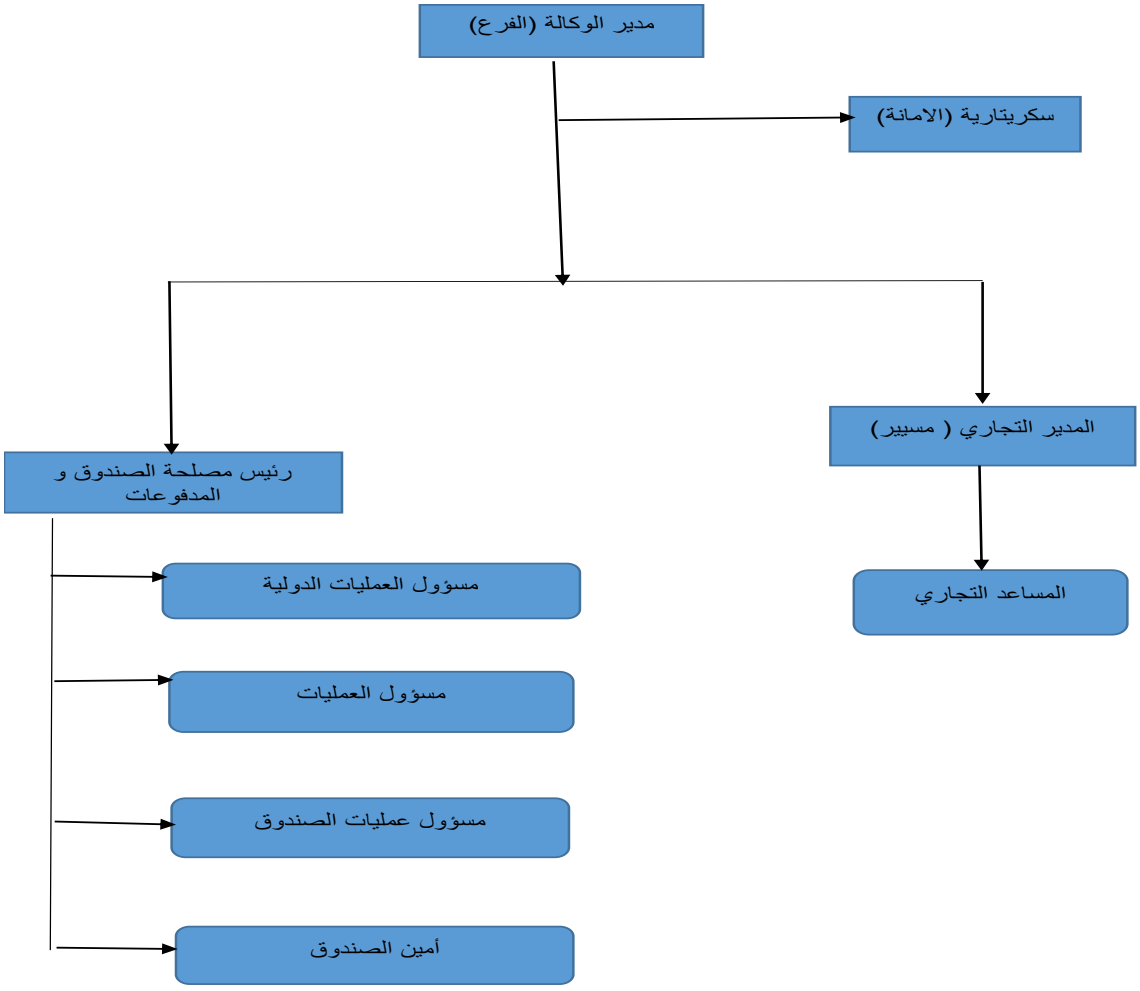

المصدر : ملحق قرار لوكالة رئيسية DG N° 17/2022

الشكل رقم (2–3) : الهيكل التنظيمي لوكالة الصنف الثاني

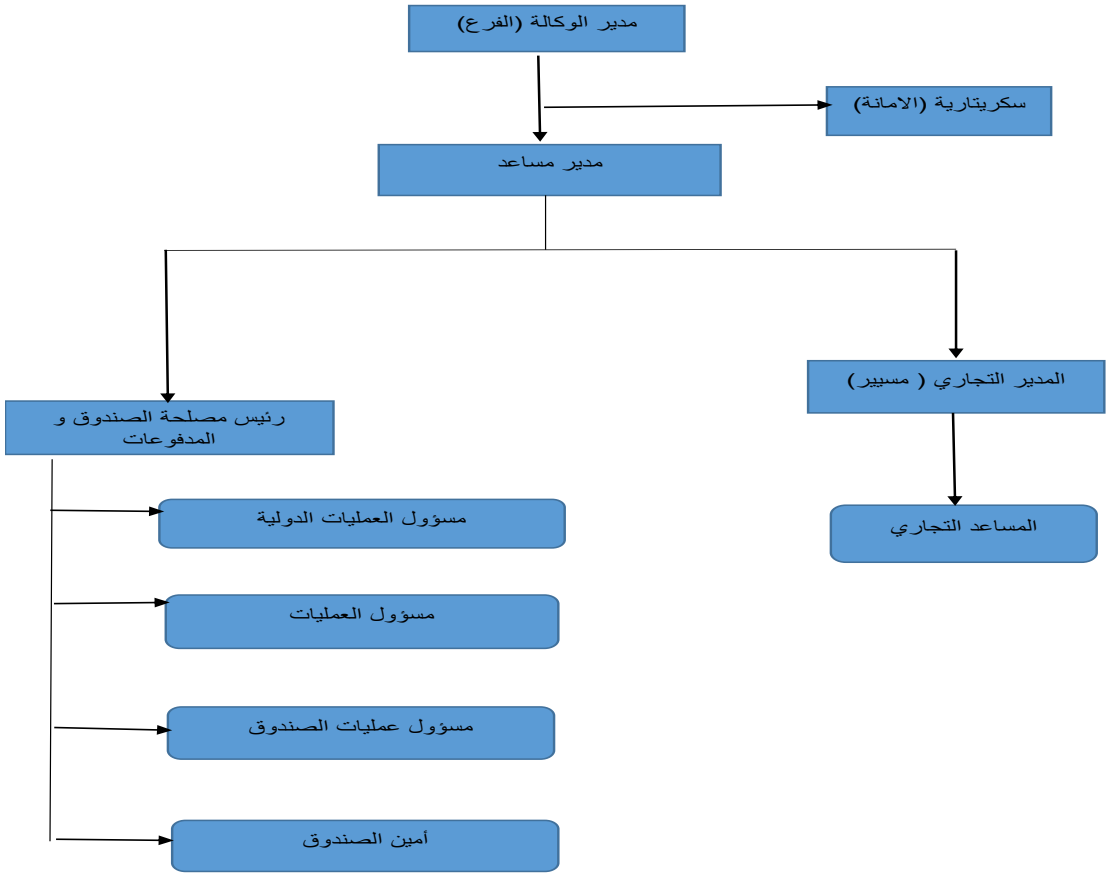

المصدر : ملحق قرار لوكالة رئيسية DG N° 17/2022

إن وجود المصالح في مثل هذه الوكالة ساعد في القيام بأدوارها كما يجب وهذا لضمان السير الحسن لنشاطها وهي كما يلي:

1. **المدير**: وهو العضو المركزي داخل الوكالة حيث يقوم بالتنسيق بين كل المصالح
2. **أمانة المدير**: سكرتارية المدير حيث تقوم بإستعمال كل أعمال المدير والتكفل بمواعيده.
3. **المدير المساعد**: يقوم بمساعدة المدير في أعماله وأخذ مكانه في حالة غيابه.
4. **مصلحة الصندوق**: الجدير بالذكر أن هذه المصلحة تقوم باستقبال الودائع النقدية، وتنفيذ التحويلات الحسابات الزبائن وإنجاز التخليصات المأمور بها، هذه الأخيرة في حدود المبلغ المتاح، كما يقع على عاتق الصندوق مسؤولية:

أ- الالتزام بتنفيذ العمليات التي تكون فيها حركة نقدية من حساب إلى حساب.

ب- ضبط ومتابعة حسابات الزبائن والحسابات الداخلية للوكالة

ت- ضمان ومتابعة حساباتها وحسابات الوكالات الأخرى إن وجدت.

ث- كتابة أو إملاء الوظيفة الإدارية المنوطة بها (مسك السجل... الخ).

5. **مصلحة عمليات التجارة الخارجية:** إن هذه المصلحة مكلفة بإنجاز العمليات التي تتم في الخارج من طرف الزبائن الذين لهم علاقة بذلك، وهذا يطابق التنظيم الخاص بالصرف والتجارة الخارجية ومن أهم مهامها:

أ- المتابعة والمراقبة المستمرة الخاصة بتصفية الملفات المتعلقة بإقامة الاستيراد والتصدير.

ب- ضمان التحويل أو الاستيراد للسلع وذلك من خلال فتح اعتماد توثيقي كقرض.

ت- تحضير كل تصريح أو حالة دورية وضمان تبليغها في تاريخ معين للهيكل المعني. (داخلي أو خارجي).

ث- الالتزام بتنفيذ كل التحويلات التي تنتقل إلى الخارج بأمر من الزبائن ، عقود تجارية والتحويلات الأخرى المرخصة بالتحويل.

ج- ضمان المخالصة وإعادة إلى الوطن ناتج عن إسقاط توثيقي المسندة في إطار عمليات التصدير.

المطلب الثاني: أهم القروض المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية BDL

في حالة ضعف رأس مال المؤسسات الاقتصادية تلجأ إلى أخذ قروض من البنك وهذه الأخيرة على نوعان: قروض عن طريق الصندوق وقروض عن طريق الإمضاء.

الفرع الأول: القروض عن طريق الصندوق:

أ- قروض الخزينة: وهي قروض استغلال وقصيرة المدى وتنقسم إلى:

- ✓ **قروض Causes**: ويطلق عليها هذا الاسم لأنها تهدف لتمويل أصل محدد وهي الخصم التجاري، تسبيقات على المخزون. .
- ✓ **قروض En Blanc**: وهذه القروض ليست مقدمة لأصل معين وهي تسبيقات على السندات، تسبيقات على الحساب الجاري، تسهيلات على الصندوق، السحب على المكشوف.

ب- قروض الاستثمار: هذه القروض تمنح على شكل قروض متوسطة المدى وموضوعها: تطوير طرق الإنتاج، تمويل الصادرات، التمويل لبناء سكنات عقارية في إطار الترقية العقارية ذات طابع تجاري.

ج- تمويل التجارة الخارجية: تمويل الواردات وذلك عن طريق القرض السندي وقروض التصدير بأتم معنى الكلمة: المورد المشتري (Fournisseur -Acheteur).

الفرع الثاني: قروض عن طريق الإمضاء: وهي قروض تسمح بضمان احتياطي، كعقد التجارة "AVAL" وهو يتعلق بالأعمال التجارية (شيكات، حوالات مصرفية .. الخ) ، عند الاستفادة من القرض يقوم الزبون بإمضاء سند لأمر كاعتراف بالدين، وحدد معدل الفائدة بالنسبة للقروض 12% .

المطلب الثالث: إجراءات منح القرض في الوكالة

الفرع الأول: تحضير ملف طلب قرض عقاري:

1. موضوع القرض: يوجه هذا النوع من القروض لتمويل:

- شراء مسكن جديد لدى مقاول عقاري.
- شراء مسكن قديم لدى الخواص.
- البناء الذاتي
- توسيع السكن.
- إعادة ترميم أو تهيئة السكن.

2.معايير التأهيل: يحظى بهذا القرض كل شخص مقيم بالجزائر، وتتوفر فيه الشروط التالية:

- الجنسية الجزائرية
- بلوغ سن الرشد عند تاريخ الاتفاق.
- لا يتجاوز 70 سنة.
- إقامة مستقرة.
- يتوفر على دخل ثابت ومنتظم يساوي أو يفوق ضعف الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG2) لقرض يفوق 500.000 دج. ومرة ونصف (SNMG 1.5) لقرض أقل أو يساوي 500.000دج.

3.تكوين الملف: على طالبي القرض العقاري التقدم لأقرب وكالة مرفقين بطلب خطي ونسختين (02) لملف القرض والذي يحتوي على الوثائق التالية:

3–أ. الوثائق العامة:

- استمارة طلب القرض العقاري المقدمة من البنك لتحصيل المعلومات حول الزبون.

- شهادة ميلاد أصلية (رقم 12).
- شهادة إقامة لأقل من ثلاثة (03) أشهر.
- نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية.
- شهادة عمل حديثة بالنسبة للأجراء، أو شهادة جبائية بوجود نشاط لغير الأجراء.
- آخر ثلاثة (03) كشوف الأجر بالنسبة للأجراء، أو تصريح جبائي للعوائد بالنسبة لغير الأجراء.

3–ب. الوثائق الخاصة بشراء مسكن جديد من عند مقاول عمومي أو خاص:

– عقد الحجز، أو تعهد بالبيع من طرف المقاول.

3–ج. الوثائق الخاصة بالبناء الذاتي أو التوسيع:

– عقد ملكية موثق عليه، أو عقد بيع الممتلكات مسجل ومنشور.

– رخصة البناء باسم طالب القرض.

– كشف كمي وتقديري لتكلفة البناء أو التوسيع يصدره المقاول.

– التقرير التقني حول أرضية البناء، أو لوضعية المسكن في حالة التوسيع.

3–د. الوثائق الخاصة بشراء مسكن من عند شخص عادي:

– التعهد بالبيع يصدره البائع

– التقرير التقني حول وضعية المسكن.

3–ذ. الوثائق الخاصة بترميم المسكن:

– عقد ملكية المسكن الموجود.

– تقويم تقديري لعملية الترميم يصدره المقاول المكلف بالترميم.

3–و. الوثائق الخاصة بالبيع على التصاميم:

التعهد بالبيع يصدره المقاول لفائدة الزبون.

الفرع الثاني: معالجة الملف:

أولا: دراسة الطلب على قرض عقاري:تتضمن هذه العملية عدة مراحل أهمها:

أ – معلومات أولية حول الزبون: يقوم الزبون بملء الاستمارة الخاصة بالقرض العقاري والتي يقدمها له البنك وذلك بمساعدة الموظف المختص. تتضمن هذه الاستمارة مجموعة من المعلومات من شأنها مساعدة مصلحة القروض في اتخاذ القرار المناسب والإجراءات اللازمة المتعلقة بالقرض، كما يجب أن تكون هذه المعلومات دقيقة وواضحة. تتكون هذه المعلومات من:

1) معلومات شخصية عن المستفيد من القرض:وتشمل هذه المعلومات الاسم، اللقب، مكان الميلاد والعنوان.. الخ.

2) معلومات حول الوظيفةوتشمل هذه المعلومات نوع الوظيفة، الرتبة، الاختصاص، نوع العقد المبرم مع رب العمل.

3) معلومات حول الدخل:وتشمل كل المعلومات التي من شأنها الوقوف على الدخل الحقيقي للزبون. وتخص بالدرجة الأولى الدخل الشهري مضاف إليه كل المداخيل المتعلقة بالسكنات المملوكة، التعويضات، الفوائد الناتجة عن الادخار أو الاستثمار وتحسم من المبلغ الإجمالي كل التسديدات المالية الأخرى كالضرائب، الاشتراكات، مصاريف الإيجار، والديون الأخرى.

4) معلومات حول الوضعية المالية للزبون: تضم الحساب الجاري أو البنكي (بالعملة الوطنية وبالعملة الصعبة)، حساب الادخار، الأسهم والسندات، عناوين البنوك المتعامل معها، الممتلكات العقارية، الديون التي في ذمته

5) معلومات حول السكن: ثمن الشراء أو تكلفة البناء أو التصليح، ونوعية السكن.

ب. معلومات أولية حول الملكية:

1) وصف الملكية:يتم وصف الملكية على أساس الموقع الجغرافي والسكاني الذي توجد فيه، لأن هذا الموقع هو الذي يحدد قيمة الملكية.

2) المحيط: لابد من إعطاء فكرة واضحة حول المحيط الذي تتواجد به الملكية وذلك بإجراء تحليل للمرافق العمومية، الطرقات، الإنارة، توصيل الغاز والكهرباء، المدارس، الأمن... الخ.

3) الموقع: يعتبر تحديده من العوامل التي تساعد في اتخاذ القرار الخاص بالقيمة السوقية للملكية موضوع القرض، فيجب تبيان هل هذه الملكية موجودة في المدن أو خارجها.

4) التكلفة: يتم تحديدها عن طريق جمع معلومات مفصلة حول حالة العقار، المساحة، نوعية العقار: شقة أو فيلا في الحالة الأولى يجب تحديد عدد الغرف والطابق المتواجدة به، أما في الحالة الثانية لابد من إعطاء التفاصيل حول عدد الطوابق، عدد الغرف، الحديقة إن وجدت.... 5)

القيمة السوقية: بعد جمع كل المعلومات السالفة الذكر يقوم الموظف المختص بإجراء تحاليل للظروف الاقتصادية لكي يتمكن من إعطاء القيمة السوقية للملكية موضوع الدراسة ولو بصفة تقريبية

ثانيا : اتخاذ قرار منح القرض بعد دراسة الملف المقدم من طرف الزبون يقوم البنك باتخاذ قرار منح القرض مع تحديد:

أ. الحصة القابلة للتمويل:

يجب أن لا يتجاوز مبلغ القرض 80% من تكلفة السكن، مع احترام مبلغ3.500.000دج كحد أقصى. كما أن 20% من تكلفة السكن عبارة عن مساهمة شخصية، وكلما كانت هذه النسبة أكبر كلما كانت هناك ضمانات أكبر بالنسبة للبنك خاصة في حالة عدم التسديد من طرف المقترض، وكلما كانت هذه النسبة أصغر (بالطبع أكثر من 20%) تكون المخاطرة أكبر وبالتالي يطلب من المقترض ضمانات أخرى.

– يحدد مبلغ القرض على أساس قدرة التسديد الشهرية للمستفيد: 30% من إجمالي المداخيل الشهرية للمستفيد والكفيل التضامني في حالة إذا كان الدخل أقل من 50.000 دج شهريا. 40% من إجمالي المداخيل الشهرية (للمستفيد والكفيل التضامني) في حالة إذا كان الدخل أكثر أو يساوي 50.000 دج شهريا.

– ينبغي القيام بالتزام تضامني وإدماج عائد الزوجين.

ب. مدة القرض: يمكن أن تصل المدة القصوى لتسديد القرض إلى 25 سنة، وتحدد هذه المدة حسب القدرة على التسديد مع مراعاة سن المقترض الذي يشترط فيه أن لا يتجاوز 70 سنة.

ج. نسبة الفائدة: تحدد هذه النسبة على أساس الشروط العامة الصادرة عن البنك والسارية المفعول حاليا، وتكون هذه النسبة ثابتة خلال الخمس (05) سنوات الأولى بعدها تكون قابلة للزيادة أو النقصان حسب الشروط المصرفية العامة كما أن معدل الفائدة المطبق حاليا هو 7% لقرض أقل أو يساوي 1.000.000 دج و7,5% لقرض أكبر من 1.000.000دج.

د. الأتعاب البنكية: تدفع أتعاب التسيير من طرف الزبون في تاريخ تقديم القرض وحسب مدة القرض كالآتي:

- ✓ 6.000 دج لقرض مدته أقل أو تساوي عشر سنوات (10 سنوات)
- ✓ 8.000 دج لقرض مدته أكثر من عشر سنوات وأقل أو تساوي خمسة عشر سنة (10 سنوات < مدة القرض 15 سنة).
- ✓ 12.000 دج لقرض مدته تفوق خمسة عشر سنة (< 15 سنة).

هـ. تسديد القرض: يتم تسديد القرض شهريا بخصم نسبة المبلغ من حساب المقترض بحيث:

- ✓ تكون الاقتطاعات الشهرية ثابتة وتشمل أصل القرض والفوائد طبقا لجدول التسديد.
- ✓ يمكن أن يستفيد المقترض من فترة تأجيل ابتداء من تاريخ الاستعمال الأول للقرض على النحو التالي:
- ✓ ستة (06) أشهر لشراء مسكن أو لأشغال التهيئة والترميم
- ✓ سنة (12 شهرا) في حالة البناء الذاتي
- ✓ يمكن للمقترض أن يسدد دينه مسبقا أي قبل مدة الاستحقاق.

و. الضمانات: يقوم البنك بإلزام المقترض على تقديم ضمانات، بهدف الاحتياط لعدم القبض أو الاسترداد. وتتمثل هذه الضمانات في:

- رهن عقاري من الدرجة الأولى على السكن المرغوب شراؤه وكذلك الحال بالنسبة للأرض والمسكن في حالة البناء أو التوسيع والتهيئة.
- التأمين على العقار الممول من الأخطار لصالح البنك.
- الكفالة التضامنية للزوج.

المطلب الرابع: تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف

أولا:نقاط القوة: يمكن تلخيص نقاط القوة في:

1- وجود نظام تفويض لمنح القرض والذي يعتبر مهم في هذا المجال، كما يحتوي قرار منح القرض على معلومات مهمة في ملف القرض كطبيعة ونوعية القرض وكذلك تاريخ الاستحقاق وشروط القرض من نسب فائدة وعمولات.

2- تخضع كل ملفات الزبائن إلى دراسة كاملة قبل منح القرض وهذا يسمح بتقييم المخاطر كما يسمح بتقييم المشروع من حيث المردودية أي مدى ربحية المشروع ومنه القدرة على التسديد.

3- وفرة العقود الأصلية لدى البنك نظرا لأهميتها في مواجهة أي وضع طارئ بإعتبار هذا الملف كدليل حيث أنه يحتوي على معلومات مهمة بالنسبة للبنك عند مواجهة أي نزاع مع الزبون.

4- هناك تحديد المسؤوليات إذ نجد أنه هناك إستقلالية تامة بين الشخص الذي يقرر منح القرض والشخص الذي يمنحه وذلك من أجل منع الوقوع في الغش والإختلاس.

5- وجود حالة مخاطرة تسمح بتحديد التجاوزات مقارنة بالتصريحات وكذلك نهاية مدة الإستحقاق.

6- وجود نظام يسمح بالتأكد من أن القروض المرخصة هي التي تمنح حيث أنها تخضع لنظام المراقبة الميدانية

7- نلاحظ وجود مراقبة دورية لحركة الحسابات لإكتشاف أي تلاعب وهناك فحص دوري سنوي للملفات وهذا ما تقوم به مصلحة المتابعة والشؤون القانونية.

ثانيا: نقاط الضعف: تتمثل فيما يلي:

1- رغم وجود سياسة لمنح القرض، إلا أنها ليست محددة ومعمقة بشكل كافي، وهذا ما يؤدي إلى نقص الفعالية رغم أنها تأخذ بمعيار تصنيف السوق وقطاع النشاط والمردود من جهة وتهمل تحديد الحد الأقصى للمخاطرة والنوعية والكمية من جهة أخرى.

2- نلاحظ غياب نظام داخلي يسمح بتقييم الزبون لتجنب مخاطر عدم التسديد.

3- عدم وجود نظام معلومات التسيير رغم وجوده يسمح بتحسين مردود القرض والزبون.

4- رغم وجود نظام الإعلام الآلي إلا هذا النظام لا يسمح بمنح أي تسجيل فيما يخص إكتشاف القروض.

خلاصة الفصل الثاني

من أجل الاحاطة بالموضوع من جميع جوانبه كان لا بد من تدعيم جزئه النظري بآخر تطبيقي ، للاجابة على مشكلة الدراسة في توضيح مكانة و دور المحاسبة و التدقيق الداخلي داخل المؤسسات البنكية ، من خلال إجراء دراسة ميدانية في البنك التجارية بنك التنمية المحلية وكالة سور الغزلان، وقد احتوى الفصل على مبحثين الاول جاء فيه التعريف ببنك التنمية المحلية و هيكلته ، والثاني تناول وكالة سور الغزلان بالدراسة و التحليل ، و تم تشخص مواطن القوة والضعف للبنك ككل و نظام الرقابة خاصة ، من أجل تحديد نتائج الدراسة .

الخاتمة العامة

الخاتمة

تعد وظيفة التدقيق الداخلي جزءا مهما من نظام الرقابة ، فهو يقع على قمة هرم هذا النظام، كما أن دوره تغير من التركيز على الجوانب المالية ليشمل الجوانب الإدارية بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية، فرأي المدقق الداخلي حول كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية أصبح مهما خاصة مع المستجدات التي ظهرت في بيئة الأعمال.

النتائج:

- ✓ أهمها أن فعالية التدقيق تعمل على تحسين أداء البنك وجودة المعلومة المالية، والتي بدورها تعزز من مصداقية البنك على مستواه، وعلى مستوى القطاع البنكي الجزائري عموما. مع عدم إغفال ما تكسبه من سمعة حسنة وزيادة في ثقة المساهمين و المودعين، وأن نقص المعلومة المالية أو غموضها يعد مؤشرا على ضعف التدقيق داخل البنك.
- ✓ وجود دور للرقابة الداخلية في الحد من المخاطر، وهذا بدوره يشير إلى أهمية الرقابة الداخلية في التنبؤ بقيمة المخاطر المالية.
- ✓ دائرة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية لا تعيد النظر دورياً وبشكل مستمر في خطط الرقابة الداخلية لتقييم المخاطر المالية. وقد يعزى هذا السبب الى قلة دراية المدققين بأهمية التقييم المستمر والمتلاحق للمخاطر المالية والانشغال بأمور أخرى يعتقدونها أكثر أهمية بالنسبة لهم.
- ✓ ادارات البنوك التجارية تتبع سياسة استثمارية متشددة لتخفيض مخاطر الائتمان.وقد يعود هذا السبب الى ان الاستثمارات في الدول النامية، والازمات المالية المتلاحقة جعلها أكثر عرضةً للمخاطر المالية لذلك تنتهج سياسة استثمارية متشددة.
- ✓ تلتزم البنوك التجارية بتواريخ الاستحقاق وبتحديد سيولة محددة وثابتة لمواجهة مخاطر السيولة وذلك لحرصها على تلافي المخاطر المالية قدر الامكان.

الاقتراحات : وعلى هذا الأساس يمكن اقتراح ما يلي:

- ✓ ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بالتدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف.
- ✓ ضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها.

- ✓ ضرورة تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين الداخلين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية وكيفية مواجهتها وتقييمها.
- ✓ متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى علاقتها بإدارة المخاطر.
- ✓ العمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.
- ✓ يجب أن تعمل المصارف على تحسين إدارة المخاطر المصرفية بتنوعها، وتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية.
- ✓ أهمية تدريب موظفي دائرة الرقابة الداخلية في البنوك من خلال برامج تدريبية متخصصة تعقدها البنوك أو تقوم بإشراك الموظفين فيها خارج البنك بما يخص ادارة المخاطر وتنويع الاستثمار والإطلاع على تجارب البنوك الناجحة في ادارة المخاطر المالية.
- ✓ تختلف ادوات الرقابة داخل البنوك التجارية ولكنها تشترك مع بعضها بأهمية وظيفة الرقابة الداخلية ودورها باعتبارها وظيفة ساندة للإدارة وللجنة التدقيق والمدققين الخارجيين لذا من الضروري اعادة هندسة هذه الوظيفة وفقا للمعايير الدولية الحديثة ورفدها بالكوادر الكفوءة وتعزيز استقلاليتها لكي تتولى دورها في ادارة المخاطر المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

أولا-الكتب

1) -أحمد قايد نور الدين ، "التدقيق المحاسبي "، دار النشر للجنان والتوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية ،2015.

2) -بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية ias/ifrs، الطبعة الثانية، منشورات كليك، 2010.

3) -محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة ،الطبعة السادسة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2009.

ثانيا-الرسائل والأطروحات الجامعية

1- بودلال حنان،" التدقيق البنكي وتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية"، مذكرة الدكتورا، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019.

2- كحولي صورية،"دور المحاسبة المالية في تحسين قرارات المؤسسة الاقتصادية"، قسم علوم التسيير، مذكرة دكتورا، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016.

3- نوى شرف الدين،دور التدقيق البنكي في دعم التزام البنوك التجارية بالاجراءات الحمائية للقطاع البنكي الجزائري بالمقاربة باتفاقية بازل البنكية، مذكرة دكتوراه، جامعة أحمد دارية،أدرار، 2020/2019.

4- واضح نعيمة، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،.

- المراجع الالكترونية

1- المحاسبة دوت كوم، www.elmohasaba.com، 06/04/2022، 17:44.

- مراجع أخرى

1- عسلي نورالدين ،"مطبوعة في مقياس المحاسبة المالية "، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2018،2017.

2- بوحفص الرواني، " التدقيق المالي والمحاسبي دروس نظرية"، مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية،2017-2018.

3- بوحفص الرواني ،التدقيق المالي والمحاسبي، مطبوعة المحاسبة والتدقيق، جامعة غرداية ،2018/2017.

4- شدري معمر سعاد،" محاضرة في التدقيق المالي"، جامعة آكلي محمد أولحاج، بويرة ،2020،2021.

5- حدادي، محاضرة محاسبة البنوك، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة البويرة.

6- بوسماحة محمد ، المحاسبة البنكية في الجزائر دراسة نظرية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، المجلد6، العد2، جامعة الجزائر3، 2017.

7- أوصالح عبد الحليم، محاضرات في محاسبة البنوك ، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحفيظ بالصوف ميلة، بدون ذكر السنة.

8- حواس كريمة، محاضرة التدقيق الداخلي في البنوك، قسم المالية والمحاسبة، جامعة باجي مختارعنابة، 2022،.

9- نوى شرف الدين، دور التدقيق البنكي في دع التزام البنوك التجارية بالاجراءات الحمائية للقطاع البنكي الجزائري بالمقاربة باتفاقية بازل البنكية، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة أدرار، 2020/2019.

الملاحق

المـــــــلـــخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى أهمية ومكانة وظيفتا المحاسبة والتدقيق الداخلي في المؤسسات البنكية، من خلال محاولة وصف وتحليل العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة. ولتثمين الجانب النظري، تم تدعيمه بدراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة سور الغزلان، وذلك للوقوف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين عمل البنوك الجزائرية.

حيث يعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي ترتكز عليها البنوك، لما له من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر.

تم التوصل من خلال هاته الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن فعالية التدقيق تعمل على تحسين أداء البنك وجودة المعلومة المالية، والتي بدورها تعزز من مصداقية البنك على مستواه، وعلى مستوى القطاع البنكي الجزائري عموما. مع عدم إغفال ما تكسبه من سمعة حسنة وزيادة في ثقة المساهمين و المودعين، وأن نقص المعلومة المالية أو غموضها يعد مؤشرا على ضعف التدقيق داخل البنك.

The study aims to highlight the importance and status of the functions of accounting and internal auditing in banking institutions, by trying to describe and analyze the theoretical relationship between the study variables. In order to value the theoretical aspect, it was supported by a case study of the Local Development Bank, Sur El Ghazlan Agency, in order to determine the extent of the contribution of internal audit to improving the work of Algerian banks.

The internal audit is one of the most important functions on which banks rely, because of its impact on the design and development of the internal control system, measurement and evaluation of the efficiency of the use of available resources, as well as contributing to the assessment and management of risks.

Through this study, a set of results were reached, the most important of which are: that the effectiveness of the audit improves the bank's performance and the quality of financial information, which in turn

enhances the credibility of the bank at its level, and at the level of the Algerian banking sector in general. Not neglecting the good reputation it earns and the increase in the confidence of shareholders and depositors, and that the lack or ambiguity of financial information is an indication of weak auditing within the bank.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم المالية والمحاسبة

المسيلة في: 2022/03/06

رقم: ...../.....

إلى السيد: مدير ثانوية علي ملحي
(ة) المتفرع (ة) .....

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: محاسبة المالية تخصص: ماستر محاسبة و تدقيق

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	مدحراوي سعيدة			
02				

عنوان المذكرة: وظيفة المحاسبة و التدقيق في البنوك

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء و الختم)	رئيس القسم(الإمضاء و الختم)
الأستاذ: د. ماسي السعيد	Mr. GOUAL Kamel Chef de Département Administration des Entités	رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة د. قسان أستاذ محاضر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

محمد بوضياف بالمسيلة

م. الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المالية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): معراوي سعيدة المولود(ة) بتاريخ: 12-03-1996 عين الجمل - المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 003395568 الصادرة بتاريخ: 16/04/2014 عن: عين الجمل

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: محاسبة ومالية تخصص: محاسبة وتدقيق خلال السنة الجامعية: 2020/2021 لمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:

وظيفة المحاسبة والتدقيق في البنوك

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 14/06/2021

التوقيع و البصمة